

محكمة النقض
الدائرة الجنائية

مذكرة
بأسباب الطعن بالنقض

المقدم من : ورثة المرحوم /
(مدعين بالحقوق المدنية)
ومواطنهم المختار مكتب الأستاذ/ محمد رجائي عطيه — وشهرته رجائي
عطيه — المحامي بالنقض ٤٥ شارع طلعت حرب ، ٢٦ شارع شريف باشا
— القاهرة — ٠

ضد كل من : ١ —
٢ —

..... ٤ —

..... ٢ —

..... ٦ —

..... ٥ —

..... ٨ —

..... ٧ —

..... ٩ —

(متهمين ومدعى عليهم بالحقوق المدنية)

فى الحكم : الصادر من محكمة جنايات كفر الشيخ فى ٢٠/١/٢٠٠٤ فى الجناية رقم ٢٠٠٢/٩٩٢٢ مطوبس (٢٠٠٢/١١١٥ كلى كفر الشيخ) والمحكوم فيها غيابياً للمتهمين الثانى والخامس وحضورياً لباقى المتهمين

أولاً : بمعاقبة كل من المتهمين السابع /..... والثامن بالسجن المشدد لمدة سبع سنوات لكل منهما ومصادرة الأسلحة البيضاء المضبوطة .

ثانياً : ببراءة باقى المتهمين عن جميع ما أسند إليهم .

ثالثاً : وفى الدعويين المدنيتين بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة .

ولما كان الحكم المذكور صدر مشوباً بعوار البطلان فيما قضى به فى الدعوى المدنية فقد طعن عليه المدعون بالحقوق المدنية بطريق النقض بوكيل عنهم يبيح له توكيله المرفق حق الطعن بالنقض وذلك بتاريخ ٢٠٠٤/٣/ وقيد الطعن تحت رقم تتابع نيابة كفر الشيخ الكلية وتم سداد الكفالة .
ونورد فيما يلى أسباب الطعن بالنقض .

أسباب الطعن بالنقض

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

ذلك أنه وفقاً لنص المادة /٣٠٩ إجراءات جنائية فإن كل حكم يصدر فى الدعوى

الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم — وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبئ عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية — فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف •

ومؤدى هذا النص وفق معناه الظاهر ونصه الواضح أن الأصل هو أن تلتزم المحكمة بالفصل في الدعويين المدنية والجنائية فى ذات الوقت — لأن إختصاصها بالدعوى المدنية منوط بقيام الدعوى الجنائية أمامها — إذ أن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية ولا تختص بها المحكمة الجنائية استقلالاً — وعلى ذلك فإذا كانت المحكمة الجنائية قد إنتهت إلى براءة المتهم لعدم ثبوت إرتكابه الفعل الجنائى المسند إليه بعد أن عرض لأدلة الدعوى الجنائية ضده — فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض ، لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه •

لما كان ذلك وكانت المحكمة قد خلصت فى حكمها المطعون فيه إلى أن الأفعال الجنائية المسندة للمتهمين المقضى ببرائتهم لم تثبت فى جانب أى منهم فإنه كان متعيناً على المحكمة أن تفصل فى الدعوى المدنية فى الحكم الذى أصدرته برفضها ، إذ لا تملك المحكمة الجنائية أو محكمة الإحالة المدنية أن تقضى بالتعويض ضد المتهمين المذكورين لقيام المسؤولية الجنائية والمدنية معاً على ثبوت الواقعة وصحة إسنادها لصاحبها •

ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه ببرائة المتهمين المطعون ضدهم على عدم ثبوت إرتكابهم للجرائم المسندة إليهم فإن هذه الأسباب بذاتها فى هذه الحالة تكون أسباباً للحكم برفض دعاوى التعويض المقامة ضدهم من المدعين بالحقوق المدنية (الطاعنين) •

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإحالة الدعاوى المدنية المقامة ضد المطعون ضدهم إلى المحكمة المدنية رغم قضائه ببرائة من قضى الحكم ببرائتهم بعدم ثبوت إرتكابهم للأفعال المسندة إليهم بأمر الإحالة وهى بذاتها الأفعال التى تكون ركن الخطأ الموجب لمسئوليتهم المدنية — إذ لا محل للحكم بالتعويض ضدهم طالما لم يثبت فى حقهم ما نسب إليهم — ومن ثم يكون الحكم الطعين وقد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه •

ومن جانب آخر فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى ببراءة المتهمين المذكورين مما نسب إليهم لعدم ثبوت إرتكابهم للجرائم المسندة إليهم فإن هذا يفيد حتماً ولزوماً وعقلاً أنه قضى برفض الدعويين المدنيين والمقامتين ضدهم — ولا يبقى بعد ذلك ما تفصل فيه المحكمة المدنية المحال إليها الدعاوى المدنية وفق ما ورد بالحكم ، وهو ما تتحقق به صفة ومصلحة الطاعنين (المدعين بالحقوق المدنية) فى الطعن بالنقض فى الحكم المذكور — وإذ رفع من ذوى صفة ومن لهم مصلحة فيه وفى الميعاد المحدد فإن طعنهم يكون مقبولاً شكلاً .

• وقضت محكمة النقض بأنه :

" إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح — وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لأدلة الدعوى الجنائية وإستظهر عدم توافر الأدلة التى تكفى لإدانة المتهم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تفصل فى الدعوى المدنية فى الحكم الذى أصدرته — فإذا كانت قد قضت بعدم إختصاصها بنظرها فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون ويتعين نقضه " .

• نقض ١٩٥٩/٣/٣ — س ١٠ — ١٨١ — ٨٤٩

• وقضت محكمة النقض بأنه :

" لما كان الحكم بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة ليس منهياً للخصومة فى الدعوى المدنية أو مانعاً من السير فيها — فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز إعمالاً بنص المادة ٣١/ من قانون إجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ١٩٥٩/٥٧ — لا يغير من ذلك أن المحكمة قضت ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه — لأن هذا القضاء لن يقيد القاضى المدنى — إعتباراً بأن البراءة قد بنيت على أن الفعل المنسوب إلى الطاعن لا تتوافر فيه أركان الجريمة المسندة إليه — ولم تبين على عدم حصول الواقعة أو عدم ثبوت إسنادها إليه " .

• نقض ١٩٩٨/٢/٢٢ — س ٤٩ — ٤٣ — ٢٨٠ — طعن ٥٩/٢١٥١٩

ومفاد هذا الحكم أنه متى كانت محكمة الموضوع قد قضت ببراءة المتهم مما نسبته إليه لعدم ثبوت إسناد الجرائم الواردة بأمر الإحالة إليه — فإنه يتعين عليها الفصل فى موضوع الدعوى المدنية المقامة من المدعى المدنى — حتى يتسنى للأخير الطعن فيه

بطريق النقض إذا كان طعنه جائزاً — إذ لا يبقى بعد حكم البراءة في هذه الحالة المبني على عدم ثبوت إسناد تلك الجرائم للمتهم ما تفصل فيه المحكمة المدنية .

كما لا يجوز كذلك إعادة عرض الدعوى المدنية على المحكمة الجنائية للفصل فيها — لأن الدعوى الأولى تابعة للثانية ولا يجوز للمحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية وحدها وعلى إستقلال ، وطالما إنتهت ولايتها بالفصل في الدعوى الجنائية فلا يجوز لها بعد ذلك الحكم في الدعوى المدنية وحدها .

• وقضت بذلك محكمة النقض وقالت :

" إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكمها في الدعوى الجنائية وحدها إمتنع عليها بعدئذ الحكم في الدعوى المدنية على إستقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها .

- نقض ١٩٥٧/٦/٤ — س ٨ — ١٦٦ — ٦٠٦
- نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ — س ٧ — ١٨٠ — ٦٤٦

• وقضت محكمة النقض بأنه :

" إذا كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها ضده — فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض — لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه " .

- نقض ١٩٧٤/١٠/٧ — س ٢٥ — ١٤٠ — ٦٤٨ — طعن ٤٤٤/٩٨٥

هذا إلى أنه وعلى الفرض جدلاً بأن الحكم المطعون فيه صدر متضمناً عدم إختصاص المحكمة بنظر الدعاوى المدنية المطروحة عليها وأحالتها لهذا السبب للمحكمة المدنية للفصل فيها بعد أن فصلت في الدعوى الجنائية سواء بالبراءة أو الإدانة ، إذ لا يجوز لها الفصل في الدعاوى المذكورة إستقلالاً لتبعيتها للدعوى الجنائية التى تختص أصلاً بنظرها والفصل فيها — فإن هذا الحكم بعدم الإختصاص وإن كان في ظاهرة لا يعد منهيّاً للخصومة في الدعوى المدنية — إلا أنه قد أنهى الخصومة فيها بحكم الواقع والحقيقة — لأنه قضى ببراءة المتهمين المقضى ببراءتهم لعدم ثبوت التهم الموجهة إليهم ، وبالتالي لا محل لإلزامهم بتعويض عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليهم ، وبذلك

يكون قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة هؤلاء المتهمين وإحالة دعوى المدعين بالحقوق المدنية ضدهم مانعاً من السير في دعواهم المدنية أمام المحكمة المدنية المحالة إليها .
وطبقاً للمادة ٣١/ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ١٩٥٩/٥٧ فإن الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع غير جائز إلا إذا إبنى عليها منع السير في الدعوى .

ولهذا كان الطعن بالنقض المائل والمرفوع من المدعين بالحقوق المدنية مقبولاً في جميع الأحوال ولا محل للنعي عليه بعدم قبوله لرفعه عن حكم لم يفصل في موضوع الإدعاء المدنى المرفوع من الطاعنين ولهذا يلتزم الطاعنون قبولاً طعنهم شكلاً والحكم مجدداً من محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية كما سلف البيان .

• نقض ١٩٧٦/١/١١ - س ٢٧ - ١٠ - ٥٧ - طعن ٤٥/١٥٠٥

ثانياً : القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون :

ذهبت محكمة الموضوع في مقام تصويرها لواقعة الدعوى التي قضت بإدانة المطعون ضدهما السابع والثامن بعقوبة السجن المشدد لمدة سبع سنوات وباعتبار الجريمة التي قضت بإدانتها عنها هي الضرب المفضى إلى الموت وليست القتل العمد عن سبق إصرار وترصد وبراءة باقى المطعون ضدهم مما أسند إليهم - " إلى أن تلك الواقعة تتحصل في أن أطيان المتهمين وشقيقه السعيد المجاورة لجرن ومنزل المجنى عليه وبسبب هذه الجيرة والتنافس على المناصب بالقريّة نشبت بينهم مشادات وصلت إلى حد التضارب رغم حصول الصلح بينهم إلا أن أفراد الأسرتين ظلوا على خصام ، وقبل المغرب يوم ٢٠٠٢/٧/١ نشبت مشادة كلامية وصياح بين المتهمين السالفي الذكر وبين الذى هرب بين البيوت وعلى أثرها خرج المجنى عليه مسعود عبد الوكيل من منزله لإستطلاع الأمر ومناظرة شقيقة فإنقض عليه المتهمان السابع والثامن سالفى الذكر وقد إتحدت إرادتهما على التعدى عليه وضربه قطعنه الأول بسكين بالصدر وكال له الثانى عدة ضربات ببلاطة على الرأس ثم تركاه ولاذا بالفرار بعد أن تعذر إسعافه ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته " .

وما أوردته محكمة الموضوع فيما تقدم لا يستقيم مع الحقائق الثابتة بالأوراق ،
ولابما تدل عليه لأول وهلة وفق المنطق المعقول والمجرى العادى للأمور •
فالضغينة قائمة وثابتة بين أسرتى المتهمين والمجنى عليهم بسبب الخلافات السابقة
بينهم حول مشاكل الجيرة ومنازعتهم ، وأقرت المحكمة فى حكمها وعلى النحو السالف
بيانه أن حالة الخصام ظلت مستمرة بينهما رغم ما تم من صلح ظاهرى ، لم يكن له أثر
فى إقتلاع جذور أسباب الخصومة والرغبة فى الإنتقام ، وكانت المشاجرة التى حدثت
قبل مغرب يوم ٢٠٠٢/٧/١ بين المتهمين المذكورين و الذى هرب بين البيوت
هى الشرارة التى أطلقت العنان للتفكير فى الإنتقام من المجنى عليهم بتفكير هادئ وروية
تامة بعيداً عن ثورة الغضب والإنفعال فإنعقدت إراداتهم ودبروا أسلحتهم وخرجوا جميعاً
فى يوم الحادث قاصدين منزل المجنى عليه حيث تربصوا إنتظاراً لمقدمه لتنفيذ
جريمتهم التى إنعقد عزمهم وتصميمهم على إرتكابها بقتل المذكور ، فلما أخفق
مشروعهم فى قتله لفراره من مسرح الجريمة الذى تربصوا بأسلحتهم فيه ، أقدموا نفاذاً
لذات العزم المصمم عليه على قتل شقيقه حيث طعنوه الطعنات العديدة التى
أودت بحياته ولم يتركوه إلا بعد أن تأكدوا أنه صار جثة هامدة – كل ذلك تحت حماية
المحرض الأول – المطعون ضده الأول ، الذى تولى إطلاق الأعيرة النارية من سلاحه
حتى يمنع أى نجدة للمجنى عليه الذى صمموا على قتله بالأسلحة التى أعدوها ولم
يتركوه إلا جثة هامدة •

ولم تضع المحكمة فى إعتبارها أن ظرف سبق الإصرار الذى يجمع بين المتهمين
جميعاً فى المسؤولية على سبيل التضامن متوافر فى الواقعة المطروحة – وإستخلصت
عدم توافره من عناصر لا تؤدى إليه ومقدمات لا تنتج النتائج التى خلصت إليها ، وفاتها
أن العبرة فى توافر ظرف سبق الإصرار ليس بمضى الزمن لذاته بين التصميم على
الجريمة ووقوعها – طال هذا الزمن أو قصر – بل العبرة هى بما يقع فى ذلك الزمن
من التفكير والتدبر – وواضح أن المتهمين جميعاً قد إنتهوا إلى خطة معينة تم رسمها
لأنفسهم بتخطيط المطعون ضده الأول قبل تنفيذ الجريمة وهو ما يتوافر به ظرف سبق
الإصرار المشدد فى جريمة القتل العمد ، بحيث يضحى كل من المتهمين مسئولاً عن قتل
المجنى عليه المذكور ولو لم يشارك فى الجريمة بفعل مady مستقل عن باقى المتهمين ما

دام قد تواجد على مسرح الجريمة وساهم فى وقوعها تنفيذاً للخطة المرسومة وقام بدوره فيها .

كما يدل على توافر سبق الإصرار لدى المطعون ضدهم مرور فترة زمنية طويلة بين وقوع المشادة بين حموده عبد الوكيل والمتهمين الثانى والرابع فى الصباح الباكر من يوم الحادث وارتكاب المتهمين واقعة قتل مقتراً بالشروع فى قتل فى الساعة من مساء ذات اليوم ، وهى فترة زمنية طويلة قام خلالها المتهمان الرابع والثانى بنقل خبر المشادة إلى المتهم الأول الذى قام بتحريض باقى المتهمين على قتل وقيام ، المتهم الأول بمراقبة المجنى عليه فى أرض جمعية الإستصلاح حتى إنطلاقه متوجهاً إلى منزله وتتبعه مستقلاً دراجة بخارية حتى وصل لمحله إقامته فى الساعة السابعة مساء فخرج عليه باقى المتهمين من مكنهم وهى فترة زمنية كافية لمراجعة النفس والتفكير الهادئ والتروى بعيداً عن ثورة الأفعال .

كما يستفاد ظرف سبق الإصرار كذلك من إعداد المتهمين للأسلحة المستخدمة فى الحادث (سكاكين ٣٥ سم وبلط وأسلحة نارية) ومن رسم خطة تنفيذها وتوزيع الأدوار بينهم ، فقام المتهم الأول بمراقبة الطريق حتى إنصراف حموده عبد الوكيل من أرض جمعية الإستصلاح وتبعه حتى وصوله إلى منزله وتربص له باقى المتهمين فى حديقة المتهم الرابع على طريق عودة المجنى عليه — كل ذلك يدل على توافر سبق الإصرار .

أما عن الترصد فإن وقائع الدعوى تدل عليه للوهلة الأولى ، ويستخلص منها وفق تسلسل الأحداث المنطقي ، وظهر جلياً واضحاً فى حق المطعون ضدهم جميعاً ، من قيام الأول بمراقبة المجنى عليه فى أرض جمعية الإستصلاح لحين إنصرافه متوجهاً إلى محل إقامته وقيامه بتتبعه مستقلاً دراجته البخارية حتى وصوله إلى منزله ومن إختفاء باقى المتهمين وتربصهم فى الحديقة المملوكة للمتهم الرابع والمطلبة على طريق عودة المجنى عليه المؤدى إلى منزله وترصدهم حضوره والإنقضاض عليه من مكنهم .

وبذلك يكون ما خلصت إليه المحكمة من إستبعاد سبق الإصرار عن المطعون ضدهم فى غير محله يشوبه الفساد فى الإستدلال فضلاً عن التعسف فى الإستنتاج

والقصور فى التسبب ، لأن وقائع الدعوى والظروف الذى وقع فيها الحادث لا يفيد إلا توافر سبق الإصرار بين المتهمين على القتل لأى من فريق المجنى عليهم ولا يستخلص منها إلا هذه النتيجة .

ولأن الدليل على توافره ليس مستمداً من أقوال ضابط المباحث وتحريات الشرطة وحدها ، بل تدل عليه وتقطع بثبوت واقعات الدعوى ذاتها ، وتتابع إحداثها منذ بدء النزاع ومضى الفترة التى تسمح بالتفكير فى إرتكابها بهدوء تام وأعمال فكر وروية بعيداً عن ثورة الغضب والإثارة .

هذا إلى أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع مطلق الحرية فى إثبات توافر سبق الإصرار لدى المتهمين أو عدم توافره — باعتبار أن ذلك من أمور الواقع وليس القانون ، إلا أن شرط ذلك بداهة أن يكون إستخلاصها لما تنتهى إليه فى هذا الشأن سائغاً فى العقل ومقبولاً فى المنطق متفقاً مع ما تدل عليه الوقائع وتنبئ عنه دون مجافاة لقواعد العقل والمنطق والسير العادى للأمر ومجراها المألوف .

وهو ما أخطأه الحكم المطعون فيه ولهذا كان معيباً واجباً النقض ، لأن الخطأ السالف الذكر أدى إلى إعتبار كل من المتهمين مسئولاً عن فعله الشخصى وجرمه الخاص به فى حين أن ثبوت سبق الإصرار فى جانبهم يوحد بين مسئوليتهم ويجعلهم مساءلين على سبيل التضامن بحيث يكون كل منهم مسئولاً عن فعل الآخر ونتيجته ، وسواء عُرف مرتكبه أو لم يُعرف طالما أنه قام بدوره المتفق عليه بينهم وفق الخطة الموضوعية والسابق إعدادها بينهم وبمعرفتهم .

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يضحى معيباً واجب النقض والإعادة (كمبيوتر سبق الإصرار) .

وقد قضت محكمة النقض بذلك مرارا وتكرارا فقالت :

" ليست العبرة فى توافر ظرف سبق الإصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها — طال هذا الزمن أو قصر — بل العبرة هى بما يقع فى ذلك الزمن من التفكير والتدبر ، فما دام الجانى قد انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الأصرار متوافرا ولا تقبل المنازعة فيه أمام النقض .

- نقض ١٩٧٧/٤/٢٥ - س ٢٨ - رقم ١٠٩ - ص ٥١٠
 - نقض ١٩٣٨/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ - رقم ٢٥٨ - ٢١١
 - نقض ١٩٨٣/٤/١٤ - س ٣٤ - رقم ١٠٨ - ص ٥٤٤
- # " من المقرر أنه لا يشترط أن يكون الاصرار على القتل منصرفاً إلى شخص معين بالذات أو أن يستمر لفترة طالّت أم قصرت متى أقدم الفاعل عليه في روية وهدوء . "

- نقض ١٩٨٥/١٢/١٩ - س ٣٦ - رقم ٢١٢ - ص ١١٤٥
- # " من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلاً مع ذلك الاستنتاج . ويتحقق هذا الظرف ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف . وهو وصف للقصد الجنائي وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل . "

- نقض ١٩٨٥/١٠/٩ - س ٣٦ - رقم ١٤٨ - ص ٨٣١
 - نقض ١٩٨٥/١٠/٢٧ - رقم ١٧٠ - ص ٩٣٥
 - نقض ١٩٨٦/٤/٣ - س ٣٧ - رقم ٩٣ - ص ٤٥٣
- # " يتحقق ظرف سبق الاصرار ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف . وهو وصف للقصد الجنائي . وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل . "

- نقض ١٩٨٠/١٢/٤ - س ٣١ - رقم ٢٠٥ - ص ١٠٦٥
- # " لا يحول دون قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهم أن يكون قصده في الايذاء معلقاً على حدوث ممانعة من جانب المجنى عليه في تنفيذ ما يطلبه منه . كما لا يحول دون قيام هذا الظرف المشدد أن يكون ما تسلح به المتهم هو من الأسلحة النارية التي لم تخصص أصلاً للضرب والايذاء ، لأن سبق الاصرار هو وصف للقصد الجنائي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه وايدائه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل . "

- نقض ١٩٥٧/٤/١٥ - س ٨ - رقم ١١٠ - ص ٤٠٦

" لا يمنع من توافر سبق الاصرار تعليق تنفيذ ما اتفق عليه المتهمان من قبل على سنوح الفرصة للظفر بالمجنى عليه حتى اذا سنحت نتيجة الظروف التي تصادف وقوعها ليلة الحادث قتلاه تنفيذا لما عقدا عليه النية من قبل . "

• نقض ١٤/٤/١٩٥٢ - س ٣ - رقم ٣١٤ - ص ٨٣٦

" سبق الاصرار ظرف مشدد ، والبحث في وجوده وعدم وجوده داخل تحت سلطة قاضى الموضوع ككل العناصر الأساسية التى تتكون منها الجريمة تماما . وبما أنه من الأمور النفسية التى قد لا يظهر فى الخارج أثر مادي يدل عليها مباشرة ، فللقاضى أن يستنتج مما يحصل لديه من ظروف الدعوى وقرائنها . ومتى قال بوجوده فلا رقابة عليه لمحكمة النقض ، اللهم الا اذا كانت تلك الظروف والقرائن لا تصلح عقلا لهذا الاستنتاج . "

• نقض ١٦/٥/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ - رقم ٢٦٠ - ٣٠٧

" كفاية الاستدلال على سبق الاصرار من استظهار الحكم أن المشاجرة السابقة التى نشبت بين المجنى عليه والطاعن الأول ولدت فى نفس الطاعنين أثرا دفعهم إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير ، فان استخلاصه لظرف سبق الاصرار يكون سليما وصحيحا فى القانون . "

• نقض ٢٥/٤/١٩٧٧ - س ٢٨ - رقم ١٠٩ - ص ٥١٠

" ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى ، فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هى تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ما دام هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ومتى كان الحكم قد استظهر ظرف سبق الاصرار فى قوله أن العمد وسبق الاصرار متوافران فى حق المتهمين من ذلك التدبير والتخطيط واحتساء الثانى والثالث للخمير حتى يفقدا شعورهما ويقوى قلباهما فلا تأخذهما بالمجنى عليه شفقة ولا رحمة وأنهما تدبرا الأمر فيما بينهما بهدوء وروية وتؤده على ذلك النحو ، فان ذلك سائغ ويتحقق به ظرف سبق الاصرار كما هو معروف به فى القانون . "

• نقض ٢/٦/١٩٦٩ - س ٢٠ - رقم ١٦٦ - ص ٨٣٢

• نقض ٢٢/٢/١٩٦٦ - س ١٧ - رقم ٣٥ - ١٩٣

" لا يضير الحكم أن يستظهر ظرف سبق الاصرار من الضغينة القائمة بين المتهم والمجنى عليه والتي دلت على قيامها تدليلاً سائغاً . "

• نقض ١٩٦٣/١٢/٩ - س ١٤ - رقم ١٦٣ - ص ٨٩٤

" متى قال الحكم أن سبق الاصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معا على جريمة القتل واعدادهم للسلاح اللازم لتنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لمحل الحادث حيث قتلوه منتهزين فرصة ازالته للضرورة ، فانه يكون قد استظهر ظرف سبق الاصرار ودلل على توافره تدليلاً سائغاً . "

• نقض ١٩٥٦/١٠/٢٠ - س ٧ - ق ٣٠٨ - ص ١١١٨

" سبق الاصرار يتوافر ولو لم يكن المتهم عالماً بأن المجنى عليه سيمر من مكان الحادث وقت وقوعه . "

• نقض ١٩٥٦/٢/٥ - س ٧ - رقم ٨٧ - ص ٢٨٤

ومن جانب آخر فإن كلا من المتهمين وقد أسهم بنصيب في الجرائم التي وقعت وتداخل في ارتكابها وقام بدور رئيسي في تنفيذها ، خاصة وأن تلك الجرائم تتكون من عدة أفعال مادية متلاحقة - وقد قام كل منهم بدوره الإيجابي في تنفيذها - وهى أدوار لها أهميتها وشأنها فى تحقيق القصد المشترك بين المتهمين ، وهو القتل وإزهاق الروح ، وبناء عليه فإنه لايمكن فى ظل الظروف والملابسات التى وقعت فيها الجرائم المذكورة فصل كل فعل قام به كل من المتهمين عن فعل أو أفعال الآخر .

وتجاوز المتهمون بالأفعال التى وقعت منهم مرحلة الأدوار التحضيرية السابقة على جرائمهم وظهروا جميعاً على مسرح الجريمة يجمعهم الهدف المشترك والنتيجة المراد تحقيقها وهى قتل خصومهم وإزهاق روحهم للضغينة السابقة التى كانت ولا زالت تتأجج فى النفوس المشتعلة بالغيط والرغبة فى الإنتقام . ولهذا قام كل منهم بفعل من الأفعال التنفيذية المكونة للجرائم المسندة إليهم ، فهم جميعاً فاعلون أصليون فيها ومساهمون فى ارتكابها سواء كانت قتلاً أو شروعا فيه وفق التفسير الصحيح لنص المادة / ٣٩ عقوبات والتى نصت على أنه يعد فاعلاً أصلياً فى الجريمة - كل من ارتكب وحده أو مع غيره

أو من يتداخل في ارتكابها إذا كانت مكونة من جملة أفعال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها .

وقد تجاهلت محكمة الموضوع نص المادة سالفه الذكر ودلالته وتفسيره الصحيح الواضح ، ولم تطبق على المتهمين الوصف الصحيح والسديد لأفعالهم ، رغم أن هذا هو واجبها عملا بالمادة / ٣٠٨ إجراءات جنائية — إذ أنها لا تنقيد بما يرد بوصف النيابة العامة وتكييفها للوقائع المطروحة على بساط البحث ، لأن هذا هو واجب المحكمة في المقام الأول . وحصرت المسؤولية في المتهمين السابع والثامن وحدهما بدعوى أن ظرف سبق الإصرار أو الاتفاق لم يكن متوافرا بين المتهمين الباقيين المقضى ببراءتهم ، ولهذا لم تر محلا لمسألتهم عما ارتكبه غيرهم من جرائم ... وفاتها أنه لا يلزم وجود الاتفاق بين المتهمين مسبقا على ارتكاب الواقعة بل يكفي أن يكون المتهمون جميعا قد قاموا بدور رئيسي في وقوعها وأسهم كل منهم بدور فيها — ولو كانت هذه المساهمة وقتية ولو لحظة وقوع الجريمة ، طالما أن كلا منهم لديه نية التداخل في ارتكابها ، ولأن نية التدخل في الجريمة تعد العنصر الأساسي الذي يجمع بين المتهمين ويوجب مساءلتهم عنها جميعا طالما أن كلا منهم قام بفعل يدخل في عداد الأعمال التنفيذية المكونة لها وسواء كان هذا الفعل هو الذي أدى إلى تلك النتيجة أو كانت قد تحققت بفعل غيره .

وقضت محكمة النقض بأن :

" الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها — فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عملاً تنفيذياً فيها — فإذا كانت الجريمة تتكون من عدة أفعال سواء بطبيعتها أو طبقاً لخطتها التنفيذية ... وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره — إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ... ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تداخلوا فيها ... عُرف ام لم يعرف "

• نقض ١٥/٣/١٩٧٠ — س ٢١ — رقم ٩١ — ص ٢٦٥

وقضت كذلك بأن :

" كل من تداخل في تنفيذ الجريمة بقدر يعد فاعلاً مع غيره ... ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بأفعال متعددة ممن تداخلوا معه فيها — متى وجدت لديهم نية التدخل تحقيقاً للغرض المشترك وهو الغاية النهائية من الجريمة ... بحيث يكون كل منهم قد قصد القصد الذى قصده الفاعل معه فى إيقاع تلك الجريمة وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها . "

• نقض ١٩٧٤/٣/١١ — س ٢٥ — ص ١٢٦ — طعن ١٢٦٥ / ٤٣ ق

• نقض ١٩٧٧/٤/٤ — طعن ١٢٠٩ / ٤٦ ق

وخلاصة ما تقدم أن مناط الجمع بين المتهمين فى المسؤولية الجنائية وتضامنهم فيها ليس بتوافر ظرف سبق الإصرار لديهم أو الاتفاق بينهم فحسب ... بل يكفى أن يكون الجناه قد تداخلوا فى تنفيذ الجريمة التى وقعت وقام كل منهم بفعل مما يدخل فى تنفيذها ولتحقيق الغرض والغاية منها .

وإذ غابت هذه الحقائق القانونية عن محكمة الموضوع ، وانسأقت وراء تفسير خاطئ للمادة ٣٩ عقوبات وحجبت نفسها عن بحث مسؤولية المطعون ضدهم — باقى المتهمين المحكوم ببراءتهم — فى ضوء الأفعال المادية التى قاموا بها بنية تداخلهم فى الجرائم التى وقعت منهم ومن غيرهم بحيث يعتبر كل منهم مسئولاً عنها باعتباره فاعلاً أصلياً فى ارتكابها — فإن حكمها المطعون فيه يكون فوق قصوره مخطئاً فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

ولا شك أن وجهة نظر المحكمة كانت ستتغير حتماً لو أنها أدركت وفطنت إلى هذه الحقائق القانونية التى لم تظن إليها — وهذا الخطأ المؤثر فى تطبيق القانون وتأويله يعيب الحكم كما سلف البيان .

ثالثاً : قصور آخر فى التسبب وخطأ فى الإسناد .

إستدلت المحكمة على نفى نية القتل لدى المتهمين المقضى بإدانتها بقولها :
" إنها لا تساير النيابة العامة فى وصف الإتهام المسند إليها باعتباره يشكل جريمة القتل العمد وترى أن الوصف الصحيح المنطبق عليها هو الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ / ١ عقوبات عن الضرب المفضى إلى الموت . لأنه وإن كانت هناك خلافات قبل الواقعة إلا أنه تم الصلح فيها بين الطرفين وظلا فى حالة خصام وماورد فى التحريات

من حدوث مشاجرة صباح يوم الواقعة بسبب ماسورة مياه بسبب هذه المشاجرة لادليل عليه ولم يذكر عنها شئ كل من سئل بالأوراق سواء فريق المجنى عليه أو فريق المتهمين كما أنه رغم تعدد الضربات التي كالهها كل من المتهمين السابع والثامن للمجنى عليه إلا أن إصابة واحدة بالصدر هي التي أحدثت الوفاة ، وقد تركا المجنى عليه وكان لازال على قيد الحياة وقد شهد بذلك شاهد الإثبات الرابع الذى حاول إفاقته وسكب الماء على رأسه دون جدوى ففارق الحياة ومن ثم فالواقعة ضرب أفضى إلى الموت ولم يشاركهما أحد ممن تواجد على مسرح الواقعة . كما أكد بذلك شهود الإثبات . وما أوردته المحكمة فيما تقدم لا يستقيم مع الحقائق الثابتة بالأوراق كذلك وما تدل عليه .

وليس صحيحا ما ذهبت إليه المحكمة بأن الشاهد الرابع أسعد عبد الوكيل الزعيقى شهد بأقواله بالتحقيقات أن المجنى عليه كان على قيد الحياة وقت أن تركه الجناه بعد الإعتداء عليه وأنه سكب عليه بعض المياه لإفاقته دون جدوى ثم فارق الحياة ، فقد خلت أقواله بالتحقيقات من هذه المزاعم إذ لم يرد بهما يفيد ذلك بما يصم الحكم بعيب مخالفة الثابت بالأوراق .

هذا إلى أنه بفرض صحة هذه الأقوال وأن المجنى عليه ظل على قيد الحياة بعد التعدى عليه وجرت محاولة لإفاقته دون جدوى — إلا أن ذلك لا يحول دون توافر نية القتل لدى المتهمين وكذلك الحال بما أورده الحكم ، لأنه لا يشترط لتوافر نية القتل لدى الجناة أن يموت المجنى عليه فور الإعتداء عليه .. فقد تترأخى وفاته إلى حين ومع ذلك فإن وفاته المتأخرة لا تؤثر فى توافر نية القتل لديهم .

كما أن العبرة ليست بتعدد إصابات المجنى عليه أو عدم تعددها — بل إن مناط المسؤولية عن جريمة القتل العمد هو ثبوت توافر نية القتل وقصد إزهاق الروح لدى الجانى وهذا القصد أمر يضره فى نفسه ولا سبيل للكشف عنه وثبوته إلا من خلال الظروف والملابسات المحيطة بالواقعة التى يستخلص منها توافره ولهذا قضى بأن إصابة المجنى عليه فى غير مقتل لا تنفى عن الجانى نية القتل .

• نقض ١٩٧٩/١٢/٣٠ — س ٣٠ — ٢١٤ — ٩١٩

هذا إلى ثبوت وجود خلافات شديدة ومستحكمة بين المجنى عليه مسعود عبد الوكيل وبين عائلة عبد السلام السعودى منذ فترة زمنية بسبب التنافس على عضوية الجمعية الزراعية رددتها صفحات المحاضر رقم ١٩٧٧٠ / ٢٠٠١ مطوبس المضمومة للأوراق ، وفى هذا المحضر سبق أن أصيب فى واقعة المتهمان السابع والثامن بسبب قيام المتهمين الثانى والرابع صباح يوم الحادث بوضع ماسورة صرف فى أرض مشتركة ومحاولة المجنى عليه حمودة عبد الوكيل — المشروع فى قتله — منعهم من وضع الماسورة ، قامت على أثره مشادة انصرف بعدها المتهمان الثانى والرابع وقد امتلأت قلوبهم بالضغينة والتصميم على الإنتقام ونقل إلى المتهم الأول خبر المشادة ، فقام الأخير بتحريض باقى المتهمين على التخلص من حمودة عبد الوكيل بقتله ، وهو ما يستخلص منه وعلى سبيل القطع والجزم بأن نية القتل كانت متوافرة لدى المطعون ضدهم جميعا ولم يكن القصد هو مجرد إحداث الأذى بالمجنى عليهم أو المساس بأجسامهم وإيذائهم فحسب على نحو ما ذهب إليه الحكم ، فضلا عن توافر ظرف سبق الإصرار الذى يجمع كذلك بينهم جميعا فى المسئولية الجنائية والمترتبة بطريق التضامن فيما بينهم بحيث يسأل كل منهم عن فعله الشخصى وأفعال غيره من المشاركين معه فى الجرائم التى وقعت .

بيد أن محكمة الموضوع أغفلت كافة هذه العناصر عند الفصل فى الدعوى وتكوين عقيدتها ولم تدخلها فى إعتبارها — بل غابت عنها كذلك كلية ، ولو أنها فطنت إليها والتمت بها إماما صحيحا وطالعت الأوراق على نحو مدقق والمستندات المقدمة فيها — لتغيرت حتما وجهة نظرها فى الدعوى ولما استبعدت نية القتل أو ظرف سبق الإصرار عن واقعتها ، وكل ذلك مما ينبئ عن أنها لم تمحص الوقائع المطروحة عليها التمهيص الدقيق والوافى الذى يمكنها من الفصل فى الدعوى عن بصر كامل وبصيرة شاملة والتعرف على وجه الحقيقة .

ولا ينال من ذلك القول بأن محكمة الموضوع لها مطلق الحرية فى تقدير الوقائع المطروحة عليها وأدلة الثبوت التى تساندت إليها سلطة الإتهام بأمر الإحالة وقائمة أدلة الثبوت المقدمة منها — إذ مرجع الأمر إلى ما يطمئن إليه وجدانها ويرتاح إليه ضميرها ، لأن شرط ذلك كله ومناطه أن يكون حكمها مبنيًا على أسباب صحيحة وسديدة يسيغها

العقل والمنطق ولها أصلها الثابت بالأوراق فضلاً عن خلوها من الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله وإلا كان الحكم معيباً .

وقضت محكمة النقض بأنه :

" من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في ثبوت الإتهام إلا أن حد ذلك — أن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من الخطأ في تطبيق القانون وعيوب التسييب . "

• نقض ١٩٧٥/١٢/٧ — س ٢٦ — رقم ١٨٠ — ص ٨١٨ — طعن ١٢٧٥ / ٤٥ ق

وقضت كذلك بأنه :

" لأن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت — غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام عن بصر وبصيرة — ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . فإذا تبين أنها لم تكن ملمة بأدلة الثبوت إماماً شاملاً يهيئ لها أن تمحصها التمهيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من واجب تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح فإن حكمها يكون معيباً واجبا نقضه . "

• نقض ١٩٧٩/٩/٢٥ — س ٣٠ — رقم ٧٨ — ص ٣٧٨ — طعن ١٩٤٥ / ٤٨ ق

رابعا : الإخلال بحق الدفاع .

قدم المدافع عن المدعين بالحقوق المدنية لمحكمة الموضوع مذكرة بدفاعهم تضمنت عرضاً كاملاً لأدلة الثبوت القائمة ضد المتهمين جميعاً وتوافر مسئوليتهم عن كافة الجرائم المسندة إليهم على نحو التضامن فيما بينهم ، نظراً لأنهم وفق ما تدل عليه الوقائع وسيرها المألوف أقدموا على جرائمهم عن إصرار سابق وقصد مسبق بعد تفكير وروية وبعيدا عن ثورة الغضب والإنفعال فضلاً عن تواجدهم جميعاً على مسرح الحادث

وقيام كل منهم بدوره المرسوم وفق الخطة التي وضعها المطعون ضده الأول . ولذلك شملتهم المساءلة الجنائية دون إستثناء عن جميع الجرائم التي وقعت طالما أنها وقعت تنفيذاً لقصدهم المشترك وبعد ان تداخل كل منهم فى أعمالها التنفيذية مع ثبوت نية التدخل لديهم .

كما ساق الدفاع كذلك الأدلة القاطعة على ثبوت وتوافر نية القتل لدى جميع المتهمين وليس مجرد إلحاق الأذى بالمجنى عليهم بأدلة سائغة ومقبولة — كما توافر كذلك ظرف الإقتران المشدد لجرائم القتل والشروع فيه والتي وقعت منهم — ورغم تقديم هذه المذكرة أثناء المحاكمة والمرافعة فإن محكمة الموضوع لم تلتفت إليها ولم تقسطها حقها فى التحصيل والرد ، بما يدل على أن محكمة الموضوع لم تقطن إليها كلية ، ولهذا خلا حكمها حتى من تحصيلها والرد عليها رغم أن المدعين بالحقوق المدنية هم خصوم أصليون فى الدعوى الجنائية المطروحة أمام المحكمة الجنائية وعلى المحكمة أن تحقق الدعوى المدنية كما تفعل بالنسبة للدعوى الجنائية وأن تستمع لطلبات المدعى المدنى وتحقق ما يلزم تحقيقه وترد على دفاعه وأوجه دفاعه متى كانت جوهرية عملاً بالمادتين ٢٧١ ، ٢٧٢ إجراءات جنائية .

• نقض ١٩٧٣/٣/١٣ — س ٢٤ — رقم ٦٩ — ص ٣٢٢

• نقض ١٩٤٦/١/٢٨ — س ٧ — ٦٦ — ٦١

ونورد فيما يلى نص مذكرة المدعين بالحقوق المدنية المقدمة لمحكمة الموضوع بجلسة ٢٠٠٤/١/١٧ والتي أغفلتها كلية ولم تتناولها بالبحث والتمحيص ، رغم ما تحويه من أوجه دفاع جوهرية يتغير بها حتما وجه الرأى فى الدعوى لو أن المحكمة ألمت بها وأحاطت علماً بكل ماجاء بها . وأخذتها فى اعتبارها قبل الفصل فى الدعوى

— **وفيما يلى نصها :**

” السيد الرئيس ..

السادة المستشارين الأجلاء ..

لقد جننا إلى محرابكم نطلب القصاص !!!

يقول الحق سبحانه وتعالى في محكم تنزيهه : " وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا " .. صدق الله العظيم (الإسراء/ ٣٣)

إن الحياة التي إغتالها هؤلاء الجناة بلا شفقة ولا رحمة ، والأخرى التي أرادوا إغتالها فجأها الله ، — هي هبة الخالق البارئ جل شأنه لكانتاته ومخلوقاته .. وهي نفعته للإنسان الذي كرمه سبحانه وتعالى وإجتباه وفضله على كثير من خلقه تفضيلاً ...
" وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا صدق الله العظيم " (الإسراء/ ٧٠)

من هنا ، — نوه القرآن الحكيم إلى أن القتل ليس حسبه أنه عدوان على حياة المقتول وكفى ، وليس إزهاقاً لروح أزهقت بغير حق وكفى ، — وإنما هو إعتداء على الحياة الإنسانية كلها !!!

يقول عز من قائل :

" أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا . (المائدة / ٣٢)

" وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ " صدق الله العظيم (المائدة / ٤٥)

" وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ " صدق الله العظيم (المائدة / ٤٥)

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ " صدق الله العظيم (البقرة / ١٧٨)

" وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ " صدق الله العظيم (البقرة / ١٧٩)

هذه الروح الطاهرة التي أزهقت بغير حق ، — تنتظر إلينا من هناك .. من العالم الآخر ، — ترقبنا ، — وتترقب منا .. تحكى لنا ظلم الإنسان وجبروته وغشمة وبطشه وشره .. وتنتظر منا أن نعيد السواء إلى ميزان السماء .. أن نفتق للقتل من قتلته ، — وأن نرد الإحساس بالعدل والأمان إلى والديه .. الذى أوصى بهما الرحمن فقال : " .. وقل رب إرحمهما كما ربياني صغيراً " .. أن يعلم القتل مثلاً يجب أن يعلم الناس ، أن للظالم المتجبر يوماً يأتيه وأن ميزان العدل إن أمهل فإنه لا يهمل !! .

* * *

المكلمون ، الأشقاء ، — الذين يتقدمون بين يدي عدل المحكمة الموقرة ، لا يشغلونها لمجرد التعويض ، — مؤقتاً كان أم نهائياً ، — فلا شيء يعوضهم فى قتل شقيقهم — المرحوم / ، هذه القتلة البشعة التى لا يقدم عليها حيوانات الغاب ، —

ويقتصر لصورتها المخيفة الرهيبة إبليس نفسه . ولا شيء يعوض المشروع في قتله عن الهول والموت الذي رآه . !! وإنما هم يتقدمون بين يدي عدلكم حاملين دم شقيقهم المجندل قتيلاً ظليماً بغير ذنب والآخر الذي نجا رغم أنوفهم !! ... حاملين طلباً بالقصاص لروح خلقها الله أزهرت في إستخفاف وشر ، — حاملين رجوات في شقيقهما الراحل ضاعت ، — وحياة أهدرت ، — وأملاً ضاع ، — وذكريات لأيام مضت يكابدون الحياة وتكابد هم الحياه .. يأملون في حياة أفضل ومستقبل مشرق لمساندته وتعاضده وتكاتفه معهم في مواجهة حياتهم وفلاحة أرضهم ما يعرضهم عن أيام الحرمان والمجاهدة ، — وإذ بهذا كله يغتاله المتهمون في لحظات رهيبة ، — أبشع من نتيجتهما : — الروح التي خلقها الله فأزهقوها ، — ماجعلوه يعانيه من خوف ورهبة ثم أذى وإيلا لم لا يرحم وهم يقتلونهم قتلاً بشعاً بعد أن هرب شقيقه !! وإنما وقفوا يفاخرون بأنهم قتلوا الضحية وأجهزوا عليه . !!!!!!! .

لم يقتصر لأحدهم بدن ، — ولم تقف لهم شعره ، — وهم يعلمون " أشقاء الضحية " بأنهم قاتلوه .. ينشفون فيه في غير رحمة .. وكأنهم لم يكفهم أنهم سيزهقون روحه ، — وأنه بعد لحظات مفارق تارك لهم الحياه ليشبعوا بها !!!! .

الوقائع

بدأت الوقائع ، ببلاغ عن مقتل ، حيث وجدت جثته في مشهد مأساوى بشع ، مهشمة الرأس تماما ، وبها عدد هائل من الإصابات الوحشية ، في الرأس ، وفي أنحاء متفرقة من الجسد ، هي على ما أبان تقرير الصفة التشريحية : —

(١) جرح قطعى بطول حوالى ٦سم وبوضع طولى يقع على يمين الرأس

ليمين الخط المنصف للرأس بحوالى ٩سم .

(٢) جرح قطعى بطول حوالى ٦سم وبوضع طولى على يسار مقدم الرأس

ليسار الخط المنصف للرأس بحوالى ٤سم .

(٣) جرح قطعى بطول حوالى ٨سم تقع على يمين الرأس ليمين الخط

المنصف للرأس بحوالى ٤سم .

(٤) وجرح قطعى آخر بوضع مائل وبطول حوالى ٦سم ويتجه للخط

المنصف للرأس .

(٥) وجرح قطعى بطول حوالى ٨ سم يقع على يمين الوجه بوضع طولى

ويبدأ امام يمين منتصف صيوان الاذن اليمنى مباشرة ويتجه لاسفل •

(٦) وجرح قطعى بحوالى ٤,٥ سم يبدأ على يمين اعلى الانف ويتجه بوضع

مستعرض لينتهى اسفل الجفن السفلى الايمن مباشرة •

كما ورد ببند الصفة التشريحية من تقرير الطب الشرعى انه وجد بالرأس كسر

شرخى مستوى الحواف يشمل الصفيحة الخارجية من العظم الجدارى الايمن مقابل الجرح

القطعى الموصوف بالرأس تحت البند ٢ ويبلغ طول الكسر حوالى ٣ سم •

يضاف الى ذلك ما ورد بالتقرير عن وجود جرح طعنى نافذ بطول حوالى ١,٥

سم وبوضع مستعرض يقع على يسار الصدر فى المسافة الضلعية السادسة اليسرى وجاء

بالصفة التشريحية لهذه الالصابة انه وجد نزيف بالتجويف البلورى على الناحية اليسرى

تقدر كميته بحوالى لتر ونصف وقطع بالغشاء التامورى المغلف للقلب على الناحية

اليسرى ، وتجمع دموى حول القلب تقدر كميته بحوالى ٢٥٠ سم وقطع بالبطين الايسر •

وتخلص وقائع هذه القنلة البشعة — فى إيجاز شديد — وعلى ما ورد بتحريات

الشرطة وشهادة الشهود وتقارير الطب الشرعى ، فى أنه نظراً لوجود خلافات سابقة

بين عائلة المجنى عليهما و ، وعائلة المتهمين ، وبعد مشادة صباح يوم

الحادث بين المجنى عليه وكل من متهم/٤ و متهم/٥ ، بسبب

وضع ماسورة صرف بالأرض الزراعية ، ما إن تنهاى خبرها إلى علم المتهم الأول /

..... حتى قام بتحريض المتهمين من الثانى حتى التاسع على قتل المدعى الثانى بالحق

المدنى / ، واتفق معهم على النيل منه حال عودته لمسكنه ، وتنفيذاً لهذا الإتفاق

قام المتهم الأول بمراقبة وترصد المجنى عليه فى أرض جمعية الاستصلاح ،

وقام بمراقبته وتتبعه إلى محل إقامته ، وما إن وصل حتى تلقفه وتلقاه المتهمون سالفو

الذكر ، والذين كانوا متربصين مترصدين له بالأرض الزراعية بناحية عزبة المصرى

— خليج قبلى برمبال زمام قرية مطوبس مستترين فى حديقة مملوكة للمتهم ٤/ مجاورة

للطريق المؤدى لمنزل المجنى عليه حمودة — يتقدمهم المتهمان الثانى والخامس حاملين

أسلحة بيضاء " سكاكين " فضلاً عن سلاح نارى يحمله المتهم الأول ، — وما إن شاهدوا

المجنى عليه سالف الذكر حتى هجموا عليه لقتله وقد فضحت أفعالهم مرادهم المصمم عليه قتله والإجهاز عليه فلاذ بالفرار متوجها إلى مسكنه وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو فرار المجنى عليه ، وأثناء ذلك خرج شقيقه المجنى عليه / ، مورث المدعين بالحق المدنى لإستطلاع الأمر، فتلقفه المتهمون من السادس حتى التاسع قاصدين قتله حاملين السلاح النارى وأسلحة بيضاء وقاموا بالتعدى عليه بتلك الأسلحة بقيادة المتهم الأول الحامل للسلاح النارى ، وأثناء ذلك طعنه المتهم السابع / — طعنة نافذة فى الصدر ، بينما كان المتهم الأول حاملاً سلاحه (مسدس) وقام بإطلاق عدة أعيرة فى الهواء قاصداً مساعدة المتهمين سالفى الذكر على إرتكاب جريمتهم وذلك بإرهاب الأهالى لمنعهم من الدخول إلى مكان الحادث أو نجدة المجنى عليه حتى تمكن المتهمون من إرتكاب جريمتهم بأن طعنوا المجنى عليه عدة طعنات نافذة باستخدام الأسلحة البيضاء " سكاكين " فى أجزاء متفرقة من جسده ، وهشموا رأسه ، قاصدين من ذلك إزهاق روحه ، فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يتركوه حتى صار جثة هامدة وتأكدوا من وفاته تحقيقاً للغاية التى تعمدوها !!!

وقد إقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا فى قتل حمودة عبد الوكيل الزعيقى (المدعى الثانى بالحق المدنى) عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن إتفق معهم المتهم الأول على قتله ، وأعدوا لذلك الأسلحة المذكورة ، — وترصدوه فى المكان الذى أيقنوا مرورهم فيه ، وما إن ظفروا به حتى توجهوا صوبه قاصدين قتله وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه ، وهو فرار المجنى عليه / حموده عبد الوكيل المدعى بالحق المدنى الثانى .

وقد إتهمت النيابة العامة كلا من :

- ١ — ٠
- ٢ — ٠
- ٣ — ٠
- ٤ — ٠
- ٥ — ٠

- ٦ — ٠
- ٧ — ٠
- ٨ — ٠
- ٩ — ٠

لأنهم فى ٢٠٠٢/٧/١ بدائرة مركز مطوبس محافظة كفر الشيخ : —

أولاً : المتهمون الأول والسادس والسابع .

قتلوا عمداً بأن طعنوه عدة طعنات بإستخدام أسلحة بيضاء " سكاكين " فى أجزاء متفرقة من جسده قاصدين من ذلك إزهاق روحه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقام المتهم الأول بإستخدام سلاحه النارى لتفريق الأهالى ومنعهم من إغاثة المجنى عليه ، وقد إقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا فى قتل عمداً ومع سبق الإصرار والترصد بأن إتفق معهم الأول على قتله وأعدوا لذلك الأسلحة المذكورة وترصدوه فى المكان الذى أيقنوا مروره فيه وما أن ظفروا به توجهوا صوبه لقتله وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو فرار المجنى عليه .

ثانياً : المتهمان الثامن والتاسع .

قتلا عمداً بأن طعناه عدة طعنات بإستخدام الأسلحة سالفة الذكر فى أجزاء متفرقة من جسده قاصدين من ذلك إزهاق روحه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

ثالثاً : المتهمون الثانى والثالث والرابع والخامس

شرعوا فى قتل بأن إتفقوا على قتله وعقدوا العزم وأعدوا لذلك الأسلحة المشار إليها وترصدوه بالطريق الذى أيقنوا مروره فيه وما أن ظفروا به توجهوا صوبه لقتله وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو فرار المجنى عليه .

رابعاً : المتهم الأول

أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (مسدس)

خامساً : المتهمون من الثانى إلى التاسع

أحرز كل منهم سلاحاً أبيضاً " سكين " بغير ترخيص .

وطلبت النيابة عقابهم بالمواد ١/٤٥ ، ٤٦٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ١/٢٣٤ ،
٢ ، من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرراً ، ٢/٢٦ ، ١/٣٠ من القانون
١٩٥٤/٣٩٤ المعدل بالقانونين ١٩٧٨/٢٦ ، ١٩٨١/١٦٥ والبند ١١ من الجدول رقم ١
والبند / أ من الجدول رقم ٣ الملحقين بالقانون الأول وقرار وزير الداخلية ١٣٣٥٤ لسنة
١٩٩٥ .

نية إزهاق الروح

وسبق الإصرار والترصد

والإقتران

(١) فقد شهد الرائد / مسعد عبد الجليل رئيس وحدة مباحث مركز شرطة مطوبس
بأن تحرياته السرية دلت على خلافات مستحكمة وشديدة منذ فترة زمنية بين عائلة
المجنى عليهما ، وبين عائلة بسبب التنافس على عضوية الجمعية
الزراعية تحرر بشأنها المحضر رقم ١٩٧٧٠ / ٢٠٠١ وتجددت هذه الخلافات
بسبب قيام المتهمين الثانى والرابع فى صباح يوم الحادث بوضع ماسورة صرف
فى أرض مشتركة ، وأثناء ذلك حضر حموده عبد الوكيل مستقلاً جراحاً زراعياً
وحاول منعهم من وضع الماسورة ، فقامت بينهم مشادة إنصرف على أثرها
المتهمان الثانى والرابع متوجهين إلى المتهم الأول ونقلوا إليه خبر المشادة فقام
الأخير بتحريض كل من المتهمين الثانى ، والرابع ، والخامس ، والسادس ،
والسابع على التخلص من المجنى عليه / بقتله ، واتفق معهم على ذلك
حال عودته لسكره ونفاذاً لذلك الإتفاق قام المتهم الأول بمراقبة المجنى عليه /
حموده فى أرض جمعية الإستصلاح حين عودته وقام بتتبعه مستقلاً دراجة بخارية
حتى وصل لمحل إقامته فى الساعة ٧ مساء مستقلاً جراحه الزراعى وما إن وصل
إلى محل إقامته حتى تلقفه وتلقاه المتهمون جميعاً ، والذين كانوا ينتظرونه من

ساعة تقريبا مستترين فى حديقة مملوكة للمتهم /٤/ مجاورة للطريق المؤدى لمنزل المجنى عليه ، يتقدمهم المتهم الخامس حاملين أسلحة بيضاء قاصدين قتله ، وفور مشاهدة المجنى عليه لهم قادمين نحوه ترك الجرار الزراعى ولاذ بالهرب إلى مسكنه ، - وأضاف الشاهد ، أنه أثناء ذلك خرج المجنى عليه / لإستطلاع الأمر فقابله كل من المتهمين / السادس والسابع والثامن والتاسع قاصدين قتله ، وكانوا يحملون أسلحة بيضاء وقاموا بالتعدى عليه بالضرب بتلك الأسلحة ، وأثناء ذلك طعنه المتهم السابع بطعنه نافذه فى صدره قاصداً قتله فأودت بحياته ، بينما كان المتهمان الثالث والرابع يتناوبان التعدى بالضرب على المجنى عليه / بأسلحة بيضاء ، وأضاف الشاهد أن تحرياته أشارت إلى أن المتهم الأول كان يحمل سلاحاً نارياً " مسدس " - حال إرتكابهم لتلك الواقعة وقام بمنع الأهالى من الدخول لمكان الحادث حتى يتمكن المتهمون من قتل المجنى عليه / والإجهاز عليه !

و أضاف الشاهد أن تحرياته أسفرت عن تصالح طرفى المحضر رقم ١٩٧٧٠ / ٢٠٠١ جنح مطوبس - سالف البيان - فى مجلس عرفى قضى بالإلزام المجنى عليه الثانى هنا : وأشقاؤه بدفع مبلغ ١٥ ألف جنيه وقاموا بسدادها فعلاً ، إلا أن هذا التصالح لم ينزع الشر من قلوبهم المتحجرة وإنما زاد الحقد والضغينة رغم مرور الزمن الطويل إلى أن حانت الفرصة فتربصوا بالمجنى عليه وقتلوه بعد أن أخفق شروعاتهم فى قتل شقيقه الذى تمكن من الفرار !!!

(٢) وشهد شاهد الإثبات الثالث / - (تحقيق النيابة - ص / ٨) أنه أثناء وجوده بمنزل العائلة المجاور لأرض تنأهى إلى سمعه أصوات عاليه وعند خروجه لإستطلاع الأمر هو وشقيقه المجنى عليه الأول - شاهد شقيقه المجنى عليه الثانى حموده أثناء قيادته الجرار ، كما شاهد كلاً من (متهم / ٤) و (متهم / ٣) وفى يد كل منهم سكين حيث تعديا عليه ، كما شاهد (متهم / ٧) وفى يده اليمنى سكين وفى يساره مسدس ،

و..... (متهم ٨ /) حاملاً بلطه ، وانهالوا على المجنى عليه الأول /
..... بالسكين والبلطه على رأسه .. وأنه (أى الشاهد) لاذ بالفرار وفى أعقابه
..... و..... ، وأنه شاهد شقيقه / ملقى على الأرض غارقاً فى دمائمه

* كما شهد سالف الذكر (تحقيق النيابة ص / ١١) بأنه أبصر أشخاصاً آخرين
يحملون السلاح فى الأرض الزراعية خاستهم وهم (المتهم الأول) حاملاً
طبنجه وسمعه يحرض باقى المتهمين على ضرب المجنى عليه وشقيقه
حموده قائلاً " أضرب يا ولد وراك رجاله " كما شهد بأن المتهم الأول أطلق
العديد من الأعيرة النارية قائلاً " الراجل يعدى من هنا " ٠!!! ..

(٣) كما شهد شاهد الإثبات الثانى – المجنى عليه /
(تحقيق النيابة ص/١٣) بأنه شاهد (متهم/٧) وفى يده طبنجه وسكين ،
– كما أبصر (متهم/٨) وفى يده بلطه وانهال الإثنان على شقيقه المجنى
عليه ضرباً ، و اضاف انه شاهد / وهو يطعن شقيقه المجنى عليه
..... فى صدره بالسكين ، كما شاهد / السعيد عبد السلام (المتهم ٨ /) ينهال
على رأس شقيقه المجنى عليه بالبلطة حتى سقط ارضاً ٠!!!
* كما شهد سالف الذكر (تحقيق النيابة – ص/١٦) ان / (المتهم الاول)
كان يطلق الاعيرة النارية فى الهواء اثناء وجوده فى مسرح الحادث .

(٤) كما شهد شاهد الإثبات الرابع / – (تحقيق النيابة ص/١٦) بانه شاهد
..... (متهم/٨) وهو يضرب المجنى عليه / على رأسه بالبلطة عدة
ضربات ، كما شاهد / (متهم / ٧) وفى يده سكين طعن بها المجنى عليه
..... فى صدره ، – كما شاهد الشاهد المذكور كل من (متهم/٢)
..... (متهم/٩) ، و (متهم/٦) وهم يعدون خلف شقيقه /

* كما شهد سالف الذكر (تحقيق النيابة ص/٢٠) بان المتهمين بعد ان تأكدوا من اصابة المجنى عليه فى مقتل توجهوا الى ارضهم وان / — كان يردد بان المجنى عليه قد توفى واخذ يطلق الاعيرة النارية فى الهواء •

(٥) وورد بنتيجة التقرير الطبى الشرعى ان وفاه المجنى عليه تعزى الى الاصابة الطعنبة النافذة بالصدر بما احدثته من قطع بالقلب وبالعشاء التامورى وما صاحب ذلك من نزيف •

كما ورد بالتقرير انه تبين من فحص وتشريح جثمان المتوفى / ما يأتى : —

(أ) أن اصابته الطعنبة النافذة بالصدر والموصوفة تحت البند ١ من الفحص الظاهرى قد حدثت من اداة حادة ، او ذات نصل حاد ويجوز حدوثها من قبل سكين •

(ب) أن إصابته القطعية الموصوفة بالرأس تحت البند ٢ حدثت من اداة حادة او ذات نصل حاد ثقيلة الوزن ، ويجوز حدوثها من قبل سكين ثقيل الوزن (الباطة) كالسابق وصفه أو ما فى حكمها •

(ج) أن إصابته الموصوفة بالرأس والوجه واليد اليمنى واعلى الظهر تحت البنود ٣ ، ٤ ، من الاصابات القطعية التى تحدثت من الضرب بأداة حادة ، أو ذات نصل حاد من قبل سكين واحد أو أكثر أما إصابته الخدشبة الموصوفة بالرقبة تحت البند ٥ / يجوز حدوثها من مثل الطرف الحر لنصل سكين او ما فى حكمها •

وببين من تعدد الجروح الطعنبة والقطعية وكثرتها ومكانها قصد القتل فقد ورد بالبند ١/ جرح طعنى فى الصدر ، — والبندين ٢ ، ٣ ستة جروح قطعية بالرأس والوجه والبند ٤ خمسة جروح قطعية بالابهام الايسر واليد اليمنى واعلى يمين الظهر •

(٦) وشهدت / (تحقيق النيابة ص/٤١) انها شاهدت كلاً من (متهم/٨) ، و (متهم/٧) ، و (متهم/٣) و يعبرون القناية

ودخلوا الجرن الذى قتل فيه / ثم شاهدتهم وهم عائدين من ناحية اساس المنزل الخاص بـ / وانها سمعت اطلاق اعيرة نارية قبل عودتهم •

(٧) وشهد / (تحقيق النيابة ص/٥٨) انه توجه الى مسرح الحادث على اثر سماعه صوت طلقات نارية وانه شاهد / (المتهم الاول) •
لذلك فإن ما أقدم عليه المتهمون إنما كان بعزم متين لايقبل تراجعاً عن إزهاق الروح إزهاقاً تاماً !! وقد للأسف كان !!!

أولاً : النية المبيتة

والعزم المصمم المتفق عليه .

هذه النية المبيتة ، والعزم المصمم المتفق عليه ، ثابتان مما يلى : —

١ — الخلافات السابقة . (الجنحة ١١٧٧٠ / ٢٠٠١)

٢ — خروج المتهمين معا . (المعية)

٣ — الصلة بين المتهمين . (أخوة وأولاد عمومة)

٤ — الباعث الواحد (الضغينة ضد أبناء عبد الوكيل)

٥ — التوجه الواحد ، مع الصحبة .

٦ — كل من المتهمين قصد قصد الآخر .

٧ — تلاحم المتهمين جميعا وتساندهم أثناء تنفيذ جرائمهم المتفقين عليها !!!

فذلك ثابت مما ورد بتحريات الرائد / مسعد عبد الجليل وشهد به فى تحقیقات النيابة عن وجود خلافات مستحكمة وشديدة منذ فترة زمنية بين عائلة المجنى عليه وبين عائلة عبد السلام السعودى بسبب التنافس على عضوية الجمعية الزراعية تحرر بشأنها المحضر ١٩٧٧٠/٢٠٠١ جنح مطوبس — المضموم كطلب الدفاع عن المتهمين •

وثابت فى المحضر المضموم سالف الذكر أن / حموده عبد الوكيل المجنى عليه فى جناية الشروع فى القتل هنا ، متهم فى ذلك المحضر المنضم بضرب الأشقاء / متهم ٧ هنا ، و متهم ٨ هنا ، وشقيقهما ، وهذا يؤكد ضغينة هؤلاء

وحفيظتهم وقصدهم المصمم عليه على الإنتقام من حمودة ، — كما ان /..... — شقيق كل من حمودة عبد الوكيل المشروع فى قتله هنا والقتيل هنا ، متهم مع شقيقه حموده بضرب ياسر عبد السلام شقيق كل من عبد الله عبد السلام متهم/٧ هنا ، — و متهم /٨ هنا ، كما ان اثنين من المجنى عليهما فى الجناة سالفة الذكر وهما / متهم /٧ هنا و..... متهم /٨ — متهمان فى الجناية الحالية ، وهو ما يفصح عن أن الأفعال التى ارتكبها المتهمون هنا إنما هى وليدة الرغبة فى الثأر والإنتقام من المجنى عليهم .

كما أنه من الشواهد على النية المبيتة والعزم المصمم والمتفق عليه ، خروج المتهمين التسعة معا وتربصهم معا فى الحديقة المملوكة للمتهم /٤ والمجاورة للطريق المؤدى لمنزل المجنى عليه وانقضاضهم معا على المجنى عليه / ، — فلما لاذ بالفرار انقضوا معا على شقيقه / وانهالوا معا عليه طعنا بالاسلحة البيضاء ولم يتركوه إلا بعد أن تأكدوا أنه أصبح جثة هامدة !!!•

ومن الشواهد أيضا على النية المبيتة والعزم المصمم عليه صلة القرابة بين المتهمين فهم ما بين أخوه وأولاد عمومة وجميعهم طرف فى الخلافات السابقة مع عائلة المجنى عليهما / وشقيقه •

وهذه الضغينة تشكل الباعث الذى جمع ووحد بين المتهمين وحركهم معاً وألف بينهم ووحد إرادتهم فاتجهوا " صحبة " لتنفيذ مخططهم وكل منهم يقصد قصد الآخر متلاحمين متساندين كفريق واحد جمع بين افراده نية القتل وازهاق الروح !!!•

ثانياً : نية ازهاق الروح :

ثابت فى تقرير الطب الشرعى أن رأس المجنى عليه / وجدت مهشمة تماماً وبطريقة بشعة تكشف بوضوح وجلاء عن إصرار الجناه على ازهاق روحه بل والإنتقام والتشفى •

يؤكد ذلك ما جاء بتقرير الطب الشرعى من وصف لهذه الاصابات التى بلغ عددها / ٦ إصابات فى الرأس وحدها وبخلاف الإصابات الأخرى فى انحاء متفرقة من الجسد ، وهذه الاصابات فى الرأس هى :

(١) جرح قطعى بطول حوالى ٦سم وبوضع طولى يقع على يمين الرأس ليمين الخط المنصف للرأس بحوالى ٩سم .

(٢) جرح قطعى بطول حوالى ٦سم وبوضع طولى على يسار مقدم الرأس ليسار الخط المنصف للرأس بحوالى ٤ سم .

(٣) جرح قطعى بطول حوالى ٨سم تقع على يمين الرأس ليمين الخط المنصف للرأس بحوالى ٤ سم .

(٤) وجرح قطعى آخر بوضع مائل وبطول حوالى ٦سم ويتجه للخط المنصف للرأس .

(٥) وجرح قطعى بطول حوالى ٨سم يقع على يمين الوجه بوضع طولى ويبدأ امام يمين منتصف صيوان الاذن اليمنى مباشرة ويتجه لأسفل .

(٦) وجرح قطعى بحوالى ٤,٥ سم يبدأ على يمين اعلى الانف ويتجه بوضع مستعرض لينتهى أسفل الجفن السفلى الايمن مباشرة .

كما ورد ببند الصفة التشريحية من تقرير الطب الشرعى انه وجد بالرأس كسر شرخى مستوى الحواف يشمل الصفيحة الخارجية من العظم الجدارى الايمن مقابل الجرح القطعى الموصوف بالرأس تحت البند ٢ ويبلغ طول الكسر حوالى ٣ سم .

يضاف الى ذلك ما ورد بالتقرير عن وجود جرح طعنى نافذ بطول حوالى ١,٥ سم وبوضع مستعرض يقع على يسار الصدر فى المسافة الضلعية السادسة اليسرى وجاء بالصفة التشريحية لهذه الاصابة انه وجد نزيف بالتجويف البلورى على الناحية اليسرى تقدر كميته بحوالى لتر ونصف وقطع بالغشاء التامورى المغلف للقلب على الناحية اليسرى ، وتجمع دموى حول القلب تقدر كميته بحوالى ٢٥٠ سم وقطع بالبطين الايسر .

وواضح من وصف هذه الاصابات أن المتهمين بالغوا فى الإعتداء الذى جاوز كل الحدود — على المجنى عليه ، وهشموا رأسه تهشيماً بشعاً ، و لم يتركوا المجنى عليه إلا بعد أن تأكدوا تماماً من وفاته وازهاق روحه ، ولم يتركوه إلا بعد الإجهاز عليه مستخدمين فى ذلك سكاكين وبلط وهى اسلحة قاتلة بطبيعتها اذا ما إستعملت كأداة للاعتداء .

إن تهشيم رأس القاتل ذلك التهشيم البشع ، لهو آية الآيات على نية إزهاق الروح ، وهم لو تمكنوا من المجنى عليه / المشروع فى قتله ، ولم يفلت من قبضتهم لألحقوا به ذات ما الحقوه ، ولكن خاب الأثر بسبب لا دخل لهم فيه .

*** وقد قضت محكمة النقض بذلك فقالت :**

" متى كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصره موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل فى قوله " إنها ثابتة فى حق المتهمين ثبوتاً قاطعاً من إقدامهم على الإعتداء على المجنى عليه ... بآلات حادة بيضاء هى قاتلة بطبيعتها إذا ما استعملت كوسيلة للإعتداء كالسكينة والبلطة والساطور وضربهم للمجنى عليه بتلك الآلات فى أكثر من مقتل من جسمه فى رأسه وعنقه وظهره ولم يتركوه إلا بعد أن أجروا تهشيم رأسه تهشيماً بما يؤكد أنهم قصدوا إزهاق روحه ولم يتركوه إلا قتيلاً . فإن هذا الذى استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف . "

* نقض ١٩٨٠/٣/٣ — س ٣١ — ٦٠ — ٣١٣

*** بل قضت محكمة النقض بأن :**

" إصابة المجنى عليه فى غير مقتل ، لا تتنfy معه قانوناً توفر نية القتل "

* نقض ١٩٥٥/١/١١ س ٦ — ١٤٠ — ٤٢٥

والثابت ان المتهمين قاموا بتهشيم رأس المجنى عليه واحداث قطع بالقلب وكلاهما فى مقتل .

وفى ثبوت القصد الجنائى للقتل العمد تواترت أحكام محكمة النقض على

أنه : .

(١) " متى كان الحكم المطعون فيه قد أستظهر نية القتل فى قوله (أنها ثابتة فى حق المتهمين ثبوتاً قاطعاً من إقدامهم على الإعتداء على المجنى عليه بآلات حادة ببضاء هى قاتلة بطبيعتها إذا ما أستعملت كوسيلة للإعتداء كالسكينة والبلطة والساطور وضربهم المجنى عليه بتلك الآلات فى أكثر من مقتل من جسمه ، فى رأسه وعنقه وظهره ، ولم يتركوه إلا بعد أن أجروا تهشيم رأسه تهشيماً ، بما يؤكد أنهم قصدوا إزهاق روحه ولم يتركوه إلا قتيلاً) ، فإن هذا الذى أستخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو إستخلاص سائغ وكاف " .

* نقض ١٩٨٠/٣/٣ - س ٣١ - ٦٠ - ٣١٣

(٢) " إذا كان الحكم المطعون فيه قد أستظهر نية القتل فى قوله " وحيث أنه عن قصد القتل فهو متوافر فى حق المتهمين من إستعمالهم آلات قاتلة بطبيعتها (سكاكين ومدى) وإستهدافهم مقاتل المجنى عليه ، كما أن تعدد الضربات المحدثه للجروح الطعنية والقطعية يقطع بقيام نية إزهاق روحه لديهم " ، وإذ كان هذا الذى إستخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو إستخلاص سائغ وكاف للتدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن فإنه لا محل للنعى عليه فى هذا الصدد " .

* نقض ١٩٨٠/٣/١٧ - س ٣١ - ٧٥ - ٤٠٧

(٣) " لما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية القتل بقوله (حيث أنه عن نية القتل وهى نية إزهاق الروح فهى لا ريب ثابتة من ظروف الدعوى ومن إستعمال المتهم آلة حادة " سكينة " فى الإعتداء على المجنى عليها وطعنها بها عدة طعنات فى مقاتل من جسمها فضلاً عن شدة هذه الطعنات وخطورتها قاصداً من ذلك إزهاق

روحها ولم يتركها إلا جثة هامدة ، كل ذلك يؤكد فى يقين المحكمة أنه قد إنتوى إزهاق روح المجنى عليها) ، وإذ كان ما أورده الحكم فى ذلك كافياً وسائغاً فى التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن ، فإنه لا محل للنعى عليه فى هذا الصدد " .

* نقض ١٩٧٧/٣/١٣ - س ٢٨ - ٧٣ - ٣٤٠

(٤) " متى كان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بالأخذ بالتأثر وتعدد الإصابات وتعمدها فى المقاتل وباستعمال آلات حادة وأسلحة تحدث القتل وأن الجناه لم يتركوا فريستهم إلا بعد أن صار جثة هامدة فهذا حسبه للتدليل على قيام تلك النية كما هى مدونة به فى القانون " .

* نقض ١٩٦٨/٦/٢٤ - س ١٩ - ١٥١ - ٧٥٠

(٥) " أن إصابة المجنى عليه فى غير مقتل لا تنتفى معه قانوناً نية القتل " .

* نقض ١٩٧٩/١٢/٣٠ - س ٣٠ - ٢١٤ - ٩٩٤

(٦) " من المقرر أنه لا مصلحة للطاعن فى أن يثير عدم إسهام الإصابات التى أحدثها فى التعجيل بوفاة المجنى عليه ما دام الحكم قد أثبت فى حقه نية القتل ووقع عليه عقوبة مبررة فى القانون لجناية الشروع فى القتل " .

* نقض ١٩٧٩/١/٨ - س ٣٠ - ٤ - ٤٩

*

*

*

ثالثاً : فى توافر ظرف سبق الإصرار والترصد

ثابت بواقعات الدعوى ، وما أجمع عليه الشهود والتحريات ، أن المتهمين قد إنعقدت إرادتهم ودبروا أسلحتهم وخرجوا جميعاً قاصدين قتل المجنى عليه / ، حيث تربصوا إنتظاراً لمقدمه لتنفيذ جريمتهم التى إنعقد عزمهم وتصميمهم على إرتكابها بقتل المذكور ، فلما أخفق شروعاتهم فى قتله لفراره من مسرح الجريمة الذى تربصوا بأسلحتهم فيه ، أقدموا نفاذاً لذات العزم المصمم عليه على قتل شقيقه حيث طعنوه

الطعنات العديدة التى أودت بحياته ولم يتركوه إلا بعد أن تأكدوا أنه صار جثة هامدة — كل ذلك تحت حماية وستر المحرض المتهم الأول الذى تولى إطلاق الأعيرة النارية من سلاحه حتى يمنع أى نجدة للمجنى عليه الذى صمموا على قتله بالأسلحة التى أعدوها ولم يتركوه إلا جثة هامدة !!!

وفى توافر سبق الإصرار ، تقاطرت الكثرة من أحكام محكمة النقض على أنه : ■

" ليست العبرة فى توافر ظرف سبق الإصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها — طال هذا الزمن أو قصر — بل العبرة هى بما يقع فى ذلك الزمن من التفكير والتدبر ، فما دام الجانى قد انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافرا ولا تقبل المنازعة فيه أمام النقض . "

* نقض ١٩٧٧/٤/٢٥ — س ٢٨ — رقم ١٠٩ — ص ٥١٠

* نقض ١٩٣٨/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ — رقم ٢٥٨ — ص ٢١١

* نقض ١٩٨٣/٤/١٤ — س ٣٤ — رقم ١٠٨ — ص ٥٤٤

" من المقرر أنه لا يشترط أن يكون الإصرار على القتل منصرفا إلى شخص معين بالذات أو أن يستمر لفترة طال أم قصرت متى أقدم الفاعل عليه فى روية وهذوء . "

* نقض ١٩٨٥/١٢/١٩ — س ٣٦ — رقم ٢١٢ — ص ١١٤٥

" من المقرر أن البحث فى توافر ظرف سبق الإصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج . ويتحقق هذا الظرف ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف . وهو وصف للقصد الجنائى وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التى تستعمل فى الاعتداء على المجنى عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل . "

• نقض ١٩٨٥/١٠/٩ — س ٣٦ — رقم ١٤٨ — ص ٨٣١

• نقض ١٩٨٥/١٠/٢٧ — رقم ١٧٠ — ص ٩٣٥

• نقض ١٩٨٦/٤/٣ - س ٣٧ - رقم ٩٣ - ص ٤٥٣

ذلك ان واقعات الدعوى ، وما اجمع عليه الشهود وتحريات الرائد / مسعد عبد الجليل رئيس مباحث مطوبس اثبتت ان هناك خلافات مستحكمة وشديدة منذ فترة زمنية بين عائلة المجنى عليه / وبين عائلة بسبب التنافس على عضوية الجمعية الزراعية ، روتها صفحات المحضر رقم ٢٠٠١/١٩٧٧٠ جنح مطوبس المضموم ، وفي هذا المحضر سبق أن أصيب في واقعته المتهمان السابع والثامن هنا وشقيقتهما ياسر - الأمر الذى أوغر صدور ثلاثتهم ضد المجنى عليهما هنا وعائلتهما ، وأن هذه الخلافات تجددت بسبب قيام المتهمين الثانى والرابع فى صباح يوم الحادث بوضع ماسورة صرف فى ارض مشتركة ومحاولة المجنى عليه / - المشروع فى قتله - منعهم من وضع الماسورة قامت على اثره مشادة إنصرف بعدها المتهمان الثانى والرابع وقد امتلأت قلوبهم بالضغينة والتصميم على الانتقام ونقل إلى المتهم الاول خبر المشادة فقام الأخير بتحريض باقى المتهمين على التخلص من / بقتله ، وهذه الخلافات السابقة تدل على سبق الاصرار وعلى ان توجه المتهمين للقتل لم يكن نتيجة ثورة إنفعال وإنما يرجع إلى ضغينة قديمة غائرة فى نفوس المتهمين •

* وقد قضت محكمة النقض بذلك فقالت :

" كفاية الاستدلال على سبق الاصرار من استظهار الحكم أن المشاجرة السابقة التى نشبت بين المجنى عليه والطاعن الأول ولدت فى نفس الطاعنين أثرا دفعهم إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير ، فان استخلاصه لظرف سبق الاصرار يكون سليما وصحيحا فى القانون . "

* نقض ١٩٧٧/٤/٢٥ - س ٢٨ - رقم ١٠٩ - ص ٥١٠

" لا يضير الحكم أن يستظهر ظرف سبق الاصرار من الضغينة القائمة بين المتهم والمجنى عليه والتى دلت على قيامها تدليلا سائغا . "

* نقض ١٩٦٣/١٢/٩ - س ١٤ - رقم ١٦٣ - ص ٨٩٤

* كما قضت محكمة النقض بأنه :

" يكفى فى إثبات توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين أن تثبت المحكمة فى حكمها أن المتهمين قد أثار حفيظتهما الإعتداء على قريبهما فى الليلة السابقة ، فاتفقاً معاً على تدبير إعتداء مماثل على المجنى عليه الذى كان معروفاً أنه لابد أن يتوجه إلى حقله لإرشاد النيابة عند إجراء المعاينة ، فأعدا السكين التى حملها المتهم الأول والبلطة التى كانت مع الثانى ، وتخيراً مدخل منزل واقع فى الطريق الضيق الذى لابد أن يسلكه المجنى عليه عند عودته من الحقل فى طريقه إلى منزله ، وكما فى هذا المكان ، وعند مرور المجنى عليه خرجاً عليه فجأة وارتكبا اعتدائهما بضربه بالآلتين اللتين أعداهما وفرا هاربين . "

• نقض ١٧/٤/١٩٥٠ - س ١ - ١٦٧ - ٥٠٩

كما يدل على سبق الإصرار مرور فترة زمنية طويلة بين وقوع المشادة بين / حموده عبد الوكيل والمتهمين الثانى والرابع فى الصباح الباكر من يوم الحادث وارتكاب المتهمين واقعة قتل / مقترنا بالشروع فى قتل / فى السابعة من مساء ذات اليوم وهى فترة زمنية طويلة قام خلالها المتهمان الثانى والرابع بنقل خبر المشادة الى المتهم الاول الذى قام بتحريض باقى المتهمين على قتل / ، وقيام المتهم الاول بمراقبة المجنى عليه / فى ارض جمعية الاستصلاح حتى انصرافه متوجها الى منزله ، وتتبعه مستقلاً دراجة بخارية حتى وصل لمحل اقامته فى السابعة مساء فخرج عليه باقى المتهمين من مكنهم ، وهى فترة زمنية كافية لمراجعة النفس والتفكير الهادى والتروى ، بعيداً عن ثورة الإنفعال •

* وقد قضت محكمة النقض بأنه :

" كلما طال الزمن بين الباعث على الجريمة وبين وقوعها صح إفتراض سبق الإصرار والترصد وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف بل ولو كانت نية القتل لدى الجانى غير محددة ، قصد بها شخصاً معيناً أو غير معين صادفه ، حتى ولو أصاب بفعله شخصاً وجده غير الشخص الذى قصده . "

* نقض ١٩٧٨/٢/٦ - س ٢٩ - ٢٥ - ١٣٦

* نقض ١٩٧٧/١٢/٢٦ - س ٢٨ - ٢١٩ - ١٠٧٦

بل إن سبق الإصرار يستفاد من اعداد المتهمين للأسلحة المستخدمة فى الجريمة (سكاكين ٣٥ سم وبلط وأسلحة نارية) ومن رسم خطة تنفيذها بعيداً عن ثورة الإنفعال وتوزيع الأدوار بينهم ، فقام المتهم الاول بمراقبة المجنى عليه / حتى إنصرافه من أرض جمعية الإستصلاح وتتبعه حتى وصوله إلى منزله ، وتربص باقى المتهمين به فى حديقة المتهم الرابع المطلة على طريق عودة المجنى عليه ، كل ذلك يدل على سبق الإصرار .

* وقد قضت محكمة النقض بذلك فقالت :

" إن سبق الإصرار - هو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن ثورة الإنفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل إرتكابها - فضلاً عن أنه حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة - بل تستفاد من وقائع خارجيه يستخلصها القاضى منها استخلاصاً ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج . "

* كما قضت محكمة النقض بأنه :

" متى قال الحكم أن سبق الاصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معا على جريمة القتل واعدادهم للسلاح اللازم لتنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصاحبه معهم لمحل الحادث حيث قتلوه منتهزين فرصة ازالته للضرورة ، فانه يكون قد استظهر ظرف سبق الاصرار ودل على توافره تدليلاً سائغاً . "

* نقض ١٩٥٦/١٠/٢٠ - س ٧ - ق ٣٠٨ - ص ١١١٨

* وقضت محكمة النقض بأنه :

" ليست العبرة فى توافر ظرف سبق الاصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هى بما يقع فى ذلك الزمن من التفكير والتدبر ، فما دام الجانى قد انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها

لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الأصرار متوافرا ولا تقبل المنازعة فيه أمام النقض .

* نقض ١٩٧٧/٤/٢٥ - س ٢٨ - رقم ١٠٩ - ص ٥١٠

* نقض ١٩٣٨/١٠/٣١ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - ٢٥٨ - ص ٢١١

* نقض ١٩٨٣/٤/١٤ - س ٣٤ - رقم ١٠٨ - ص ٥٤٤

* كما قضت محكمة النقض بأن :

" سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ما دام هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ومتى كان الحكم قد استظهر ظرف سبق الاصرار فى قوله أن العمد وسبق الاصرار متوافران فى حق المتهمين من ذلك التدبير والتخطيط واحتساء الثانى والثالث للخطر حتى يفقد شعورهما ويقوى قلباهما فلا تأخذهما بالمجنى عليه شفقة ولا رحمة وأنهما تدبرا الأمر فيما بينهما بهدوء وروية وتؤده على ذلك النحو ، فإن ذلك سائغ ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معروف به فى القانون "

* نقض ١٩٦٩/٦/٢ - س ٢٠ - رقم ١٦٦ - ص ٨٣٢

* نقض ١٩٦٦/٢/٢٢ - س ١٧ - رقم ٣٥ - ص ١٩٣

* وقضت محكمة النقض بأنه :

" من المقرر أنه لا يشترط أن يكون الإصرار على القتل منصرفا إلى شخص معين بالذات أو أن يستمر لفترة طالت أم قصرت متى أقدم الفاعل عليه فى روية وهدوء ."

* نقض ١٩٨٥/١٢/١٩ - س ٣٦ - رقم ٢١٢ - ص ١١٤٥

" من المقرر أن البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الإستنتاج . ويتحقق هذا الظرف ولو كانت خطة التنفيذ

معلقة على شرط أو ظرف . وهو وصف للقصد الجنائي وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل " .

* نقض ٩/١٠/١٩٨٥ - س ٣٦ - رقم ١٤٨ - ص ٨٣١

* نقض ٢٧/١٠/١٩٨٥ - رقم ١٧٠ - ص ٩٣٥

* نقض ٣/٤/١٩٨٦ - س ٣٧ - رقم ٩٣ - ص ٤٥٣

" يتحقق ظرف سبق الإصرار ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف . وهو وصف للقصد الجنائي . وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل " .

* نقض ٤/١٢/١٩٨٠ - س ٣١ - رقم ٢٠٥ - ص ١٠٦٥

" لا يحول دون قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهم أن يكون قصده في الإيذاء معلقا على حدوث ممانعة من جانب المجنى عليه في تنفيذ ما يطلبه منه . كما لا يحول دون قيام هذا الظرف المشدد أن يكون ما تسلح به المتهم هو من الأسلحة النارية التي لم تخصص أصلا للضرب والإيذاء ، لأن سبق الإصرار هو وصف للقصد الجنائي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه وإيذائه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل " .

* نقض ١٥/٤/١٩٥٧ - س ٨ - رقم ١١٠ - ص ٤٠٦

" لا يمنع من توافر سبق الإصرار تعليق تنفيذ ما اتفق عليه المتهمان من قبل على سنوح الفرصة للظفر بالمجنى عليه حتى إذا سنحت نتيجة الظروف التي تصادف وقوعها ليلة الحادث قتلاه تنفيذا لما عقدا عليه النية من قبل " .

* نقض ١٤/٤/١٩٥٢ - س ٣ - رقم ٣١٤ - ص ٨٣٦

" إذا أثبتت محكمة الموضوع توفر سبق الإصرار واستنتجت وجوده من الوقائع الثابتة في الدعوى في غير تعسف ولا تناقض فليس لمحكمة النقض حق مناقشتها فيما إستنتجت ، لأن مسألة وجود سبق الإصرار مسألة موضوعية ولمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقرير ما تراه منها " .

• نقض ٦/١١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ - ٩٣ - ٨٥

- نقض ١٩٣١/١/٢٥ - رقم ١٦٩ - ص ٢٢٢
- نقض ١٩٣٢/١٠/٢٤ - رقم ٣٧١ - ص ٦٠٦

" إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها إستخلاصا ما دام هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ومتى كان الحكم قد استظهر ظرف سبق الإصرار فى قوله أن العمد وسبق الإصرار متوافران فى حق المتهمين من ذلك التدبير والتخطيط وإحتساء الثانى والثالث للخمر حتى يفقدوا شعورهما ويقوى قلباهما فلا تأخذهما بالمجنى عليه شفقة ولا رحمة وأنهما تدبرا الأمر فيما بينهما بهدوء وروية وتؤده على ذلك النحو ، فان ذلك سائغ ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معروف به فى القانون . "

* نقض ١٩٦٩/٦/٢ - س ٢٠ - رقم ١٦٦ - ص ٨٣٢

* نقض ١٩٦٦/٢/٢٢ - س ١٧ - رقم ٣٥ - ص ١٩٣

" لا يضير الحكم أن يستظهر ظرف سبق الإصرار من الضغينة القائمة بين المتهم والمجنى عليه والتي دلت على قيامها تدليلا سائغا . "

* نقض ١٩٦٣/١٢/٩ - س ١٤ - رقم ١٦٣ - ص ٨٩٤

" متى قال الحكم أن سبق الإصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معا على جريمة القتل واعدادهم للسلاح اللازم لتنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لمحل الحادث حيث قتلوه منتهزين فرصة ازالته للضرورة ، فانه يكون قد استظهر ظرف سبق الإصرار ودل على توافره تدليلا سائغا . "

* نقض ١٩٥٦/١٠/٢٠ - س ٧ - ق ٣٠٨ - ص ١١١٨

" سبق الإصرار يتوافر ولو لم يكن المتهم عالما بأن المجنى عليه سيمر من مكان الحادث وقت وقوعه . "

• نقض ١٩٥٦/٢/٥ - س ٧ - رقم ٨٧ - ص ٢٨٤

فى التردد :

وأما عن التردد فذلك ثابت جلى واضح فى حق المتهمين من قيام المتهم الأول بمراقبة المجنى عليه / فى أرض جمعية الإستصلاح لحين انصرافه متوجها إلى محل إقامته وقيامه بتتبعه مستقلا دراجته البخارية حتى وصوله إلى منزله .

كما أن التردد ثابت أيضا من اختفاء باقى المتهمين وتربصهم فى الحديقة المملوكة للمتهم الرابع والمطلة على طريق عوده المجنى عليه / المؤدى الى منزله ، - وترصدهم حضوره ، والإنقضاض عليه من مكنهم .

عن مسؤولية المتهمين جميعاً عن

قتل /

مع سبق الإصرار والترصد واقتنائها

بالشروع فى قتل حموده عبد الوكيل .

فالثابت أن المتهمين جميعاً قد أعدوا وسيلة قتل وكل من يصادفهم من أشقائه أو أقاربه ، ورسوموا خطة تنفيذ الجريمة فى هدوء وروية قبل إرتكابها وأنه يربطهم رباط معنوى واحد ويوحد بينهم الأفعال التى تقاسموها معا متساندين متعاونين على مسرح الواقعة !!!

فالثابت من تحريات الرائد / سعيد عبد الجليل - رئيس وحدة مباحث مطوبس حدوث خلافات مستحكمة من فترة زمنيه سابقة بين المجنى عليهم والمتهمين بسبب التنافس على عضوية الجمعية الزراعية ، وتجددت فى العام السابق على وقوع الحادث بسبب وضع ماسورة مياه فى قناة مشتركة بالأرض الزراعية بينهم وتحرر عنها المحضر رقم ١٩٧٧٠ / ٢٠٠١ مطوبس ، ووقوع مشادة صباح يوم الحادث بين / وكل من (متهم / ٤) ، و (متهم / ٢) بسبب وضع ماسورة صرف بالأرض الزراعية ، - وبعد أن تناهى إلى علم المتهم الأول خبر تلك المشادة ، قام بتحريض باقى المتهمين على قتل / ، واتفق معهم على النيل منه حال عودته إلى مسكنه ، وأعدوا الخطة لذلك بأن كمنوا فى مساء ذات يوم الحادث فى حديقة فواكه مملوكة للمتهم الرابع مجاورة للطريق المؤدى لمنزل المجنى عليه / حاملين أسلحة بيضاء

(سكاكين وبلطة) وما أن وصل / إلى العزبة فى الساعة مساء يوم الحادث ركباً الجرار الزراعى حتى إنقضوا عليه من مكنهم قاصدين قتله ، إلا أن جريمتهم خاب أثرها لسبب لادخل لإرادتهم فيه ، وهو هروب المجنى عليه / ، ثم قاموا بإطلاق الأعيرة النارية والتي خرج على أثرها فانقض عليه المتهمون وقام / بطعنه بسكين طعنة نافذة أسفل الثدي الأيسر أحدث قطعاً بالقلب وبالغشاء التامورى وسقوط المجنى عليه فى الحال مضرباً فى دمائه .

وهذه الخلافات السابقة ومرور فترة زمنية بين المشادة التى حدثت فى صباح يوم الحادث وارتكاب جريمة القتل مساءً تؤكد قيام المتهمين برسم خطة تنفيذ جريمتهم بعيداً عن ثورة الإنفعال وفى هدوء وروية مما يؤكد قيام طرفى سبق الإصرار والترصد فى حقهم .

* وقد قضت محكمة النقض بذلك فقالت :

" إن سبق الإصرار — هو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن ثورة الإنفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل إرتكابها — فضلاً عن أنه حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة — بل تستفاد من وقائع خارجيه يستخلصها القاضى منها استخلاصاً ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج . "

* نقض ١٩٨٥/١٢/١٩ — س ٣٦ — ٢١٢ — ١١٤٥

* كما قضت محكمة النقض بأنه : " كلما طال الزمن بين الباعث على

الجريمة وبين وقوعها صح إفتراض سبق الإصرار والترصد وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف بل ولو كانت نية القتل لدى الجانى غير محددة ، قصد بها شخصاً معيناً أو غير معين صادفه ، حتى ولو أصاب بفعله شخصاً وجده غير الشخص الذى قصده . "

• نقض ١٩٧٨/٢/٦ — س ٢٩ — ٢٥ — ١٣٦

• نقض ١٩٧٧/١٢/٢٦ — س ٢٨ — ٢١٩ — ١٠٧٦

المتهمون جميعا من الأول حتى التاسع فاعلون أصليون
مسؤولون بالتضامن - فيما بينهم - عن جناية قتل
مقتربة بالشروع فى قتل /

ذلك أن أمر الإحالة إعتبر المتهمين الأول والسادس والسابع والثامن والتاسع فقط مسؤولين عن جناية قتل عمدا ، الثلاثة الأول منهم مقتربة بجناية الشروع فى قتل / ، والثامن والتاسع بلا اقتران بجناية الشروع فى القتل بينما اعتبر المتهمين الثانى والثالث والرابع والخامس مسؤولين عن جناية الشروع فى قتل / بلا اقتران بجناية قتل / ، وذلك على نظر من النيابة العامة أنهم غير مسؤولين عن قتل وبالتالي فلا يوجد اقتران ، وذلك يخالف المقرر فقها وقضاء .

ذلك ان المتهمين جميعا مسؤولون عن جناية قتل / عمدا مع سبق الإصرار والترصد مقتربة بجريمة الشروع فى قتل / سواء كان الفعل الصادر من كل منهم محددا ام غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه ، اذ يكفى اتفاقهم على الفتك بمن يصادفهم من أفراد عائلة وتواجدهم على مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، وإسهامهم فى الاعتداء على المجنى عليهما ، وهو ما يرتب - فى صحيح القانون تضامنا فى المسؤولية الجنائية بينهم عن جريمة القتل التى وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذى بيتوا النية عليه ، من كان منهم فعله محدد او غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه .

فالثابت من التحقيقات انعقاد الاتفاق بين المتهمين جميعا على الفتك بمن يصادفهم من افراد عائلة ، فالخصومة مع العائلة الاخيرة ليست فقط بنت الاحداث التى وقعت فى صباح يوم الحادث بين المتهمين الثالث والرابع والمجنى عليه / بسبب وضع ماسورة المياه فى الارض الزراعية ، وانما هى خصومة قديمة بسبب خلافات مستحكمة وشديدة منذ فترة زمنية بين عائلة القتيل / وعائلة بسبب التنافس على عضوية الجمعية الزراعية سجلها المحضر رقم ٢٠٠١/١٩٧٧٠ وتجددت بسبب

المشادة التي وقعت صباح يوم الحادث ، — فتحريض المتهم الاول لباقي المتهمين على قتل / وقيامه بمراقبته فى أرض جمعية الاستصلاح ، وتتبعه مستقلا دراجة بخارية حتى وصل الى محل اقامته فى الساعة مساء مستقلا جراره الزراعى ، وتربص باقى المتهمين له لمدة ساعة مستترين فى حديقة المتهم الرابع المجاورة للطريق المؤدى لمنزل المجنى عليه ، وانقضاضهم على المجنى عليه / يتقدمهم المتهم الخامس حاملين أسلحة بيضاء وأخرى نارية وهروبه فور مشاهدتهم ، وانقضاض المتهمين السادس والسابع والثامن والتاسع على المجنى عليه / والذى خرج لاستطلاع الأمر ، حاملين أسلحة بيضاء ، وقيام المتهم السابع بطعنة طعنه نافذه فى الصدر اودت بحياته ، وتناوب المتهمين الثالث والرابع فى التعدى عليه بالأسلحة البيضاء ، وقيام المتهم الاول باطلاق أعيرة نارية لمنع الاهالى من دخول مكان الحادث وقيامه بتشجيع باقى المتهمين وشد أزهم وتعصيدهم للمضى فى الاجهاز على روح المجنى عليه / ، كل ذلك ثابت بأقوال شهود الحادث وتحريات الرائد / مسعد عبد الجليل رئيس وحدة مباحث مركز شرطة مطوبس وتقرير الصفة التشريحية والتقارير الطبية ، وهو يدل على اتفاق المتهمين جميعا وانقراض عزمهم على قتل من يصادفهم من عائلة وتوزيع الأدوار بينهم واعداد الأسلحة اللازمة لتنفيذ مخططهم ، وتوجههم معا الى مكان الحادث وانقضاضهم معا على المجنى عليه وكل منهم قد قصد قتله وقتل من يصادفهم من عائلة ، وذلك يرتب فى صحيح القانون تضامنا فى المسؤولية الجنائية بحيث يعد كل منهم مسئولا عن جريمة قتل / عمدا مع سبق الاصرار والترصد ، مقترنا بجناية الشروع فى قتل حموده عبد الوكيل الزعيقى ، التى وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذى بيتوا النية عليه باعتبار كل منهم فاعلا اصليا حتى ولو لم يكن بعضهم قد قام بالضربة التى اودت بحياة المجنى عليه .

*** وقد قضت محكمة النقض بذلك فقالت :**

" لما كان ما أثبتته الحكم كافيا بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل من معيتم فى الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم ، وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعاً وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر فى إيقاعها

، مما يرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية ومن ثم فإن كلاً منهم يكون مسؤولاً عن جريمة القتل العمد المقترن بجناية الشروع في القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذي بيتوا النية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة / ٣٩ من قانون العقوبات " . - " التضامن في التعويض بين هؤلاء الفاعلين واجب بنص القانون " .

* نقض ١٩٧٩/١٢/٣٠ - س ٣٠ - ٢١٤ - ٩٩٤

* كما قضت محكمة النقض بأنه :

" مادام الحكم قد أثبت أن المتهمين قد إتفقا على إغتيل المجنى عليه وأن كلا منهما قد ساهم في تنفيذ الجريمة ، فإن مساءلتهم معاً عن جريمة القتل العمد تكون صحيحة ، ولا يغير من ذلك أن تكون إحدى الضربتين هي التي أحدثت الوفاة "

* نقض ١٩٥٣/١/١ - س ٤ - ١٢٨ - ٣٣٢

* فقد قضت محكمة النقض بأن :

"تحقق قيام ظرف سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون يرتب بين الطاعن وبين من يدعى بإسهامهم في ارتكاب الفعل معه تضامنا في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليها ، إذ يكفي ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الإعتداء على المجنى عليه تنفيذا لهذا القصد والتصميم الذي إنتواه دون تحديد لفعله وفعل من كانوا معه ومحدث الإصابات التي أدت إلى وفاته ، بناء على ما اقتنعت به من الأسباب السائغة التي أوردتها من أن تدبيره قد أنتج النتيجة التي قصد إحداثها وهي الوفاة ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تعدد محدثي إصابات المجنى عليه التي سببت الوفاة نظرا لتعددتها واختلافها شكلا وسببا يكون غير سديد . "

* نقض ١٩٨٠/٣/٩ - س ١٣ - ٦٤ - ٣٤٣

*** كما قضت محكمة النقض بأنه :**

" إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردتها أن الطاعنين الثلاثة قد انفقوا على ارتكاب جريمة السرقة التي وقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لها ، ودلل على توافر نية القتل في حق الطاعن الثالث باعتباره الفاعل الأصلي في جريمة القتل العمد فذلك حسبه ، إذ ينعطف حكمه على من اتفق معه على ارتكاب جريمة السرقة مع علمه باحتمال وقوع جريمة القتل نتيجة محتملة لها ، بغض النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته ، مادام المحكمة قد دلت تدليلاً سليماً على أن جريمة القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي إنفق الطاعنون الثلاثة على ارتكابها "

* نقض ١٩٧٨/١١/٢٠ - س ٢٩ - ١٦٧ - ٨٠٩

*** كما قضت أيضاً بأنه :**

" إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن والمحكوم عليها الأخرى تواجدهما على مسرح الجريمة ومساهمتها في الإعتداء على المجنى عليه مع توافر ظرف سبق الإصرار في حقهما ، مما يرتب في صحيح القانون تضامناً في المسؤولية الجنائية بينهما عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدهما المشترك ، الذي بيّنا النية عليه ، يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهما محدداً بالذات أو غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه . "

* نقض ١٩٧٦/١/٢٦ - س ٢٧ - ٢٣ - ١٠٥

*** كما قضت محكمة النقض بأنه :**

" لا يشترط لتوافر سبق الإصرار أن يكون غرض المصّر هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفاً إلى شخص غير معين وجده أو إلتقى به مصادفة . ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم من تصميم المتهمين

على الفتك بمن يصادفهم من أفراد العائلة التي بينهما وبين عائلتهم ثار ويناصبونها العداء ، واعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون إلى الفتك به وبصهره ، — المجنى عليه الثاني ، — الذى كان إلى جواره ، — وهو ما يرتب بينهم تضامنا فى المسؤولية يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محددا بالذات ام غير محدد ، — وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه ، — إذ يكفى ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، — وإسهامهم فى الإعتداء على المجنى عليهما ، — فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التى لحقت بالمجنى عليهما تنفيذاً لهذا الإتفاق والتصميم الذى انتووه دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الإصابات التى أدت إلى وفاتهما بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائغة التى اوردتها من أن تدبيرهم قد أنتج النتيجة التى قصدوا أحداثها وهو الوفاة فإن النعى على الحكم بالخطأ فى القانون والفساد فى الإستدلال يكون غير سديد ."

* نقض ١٩٦٣/١١/١٨ — س ١٤ — ١٤٨ — ٨٢٣

* نقض ١٩٥٧ / ١٢/٩ — س ٨ — ٢٦٥ — ٩٦٤

* كما قضت محكمة النقض بأنه :

" الجانى لا يسأل بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المفضى الى الموت الا اذا كان هو الذى احدث الضربة او الضربات التى افضت الى الموت ، أو يكون قد إتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ، ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة او الضربات التى سببت الوفاة ، بل كان غيره الذى إتفق معه . "

* نقض ٦٦/٥/٢ س ١٧ — ٩٩ — ٥٠١

* نقض ١٩٧٢/١/١٧ س ٢٣ — ٢٥ — ٩٣

* نقض ١٩٥٢/١١/٣ س ٣ — ٣٠ — ٦٩

• وفى الإقتران : ■

ثابت أن جناية قتل قد إقترنت مكاناً وزماناً بل وقصداً بجناية الشروع فى قتل شقيقه حمودة الذى خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الجناه فيها هى تمكنه من الفرار .

وقد إستقر قضاء محكمة النقض على أنه " يكفى لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤/٢ ع ، — أن يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما — بأن تكون الجنايتان قد إرتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن "

- نقض ١٩٨٠/١٢/٤ — س ٣١ — ٢٠٥ — ١٠٦٥
- نقض ١٩٧٩/١٢/٣٠ — س ٣٠ — ٢١٤ — ٩٩٤
- نقض ١٩٨٤/٦/١٤ — س ٣٥ — ١٣٤ — ٦٠٤
- نقض ١٩٨٥/٦/١٢ — س ٣٦ — ١٣٧ — ٢٧٢

وفى مؤلف " شرح قانون العقوبات " للأستاذ الدكتور / محمود مصطفى — الطبعة الثالثة ١٩٥٣ — ص ١٧٢ ان القانون لم يشترط ان تكون الجناية المقترنة بالقتل من نوع خاص ، كما لا يشترط ان تكون تامة بل يجوز ان تكون شروعا ، وفى هذه الحالة يعاقب الفاعل بالاعدام لو تم القتل إذ العبرة به أما الجناية الأخرى فظرف مشدد فقط !!

وواضح أن جريمة الشروع فى قتل / حمودة عبد الوكيل مستقلة تماماً عن جريمة قتل / وكل منهما ارتكب بفعل مستقل ولا تعد أى منهما وسيلة للأخرى ، ولكن تتوافر بينهما الرابطة الزمنية لوقوعهما فى ظرف زمانى واحد ولا يوجد بينهما أى حيز زمنى . وهو ما يتوافر به شرط الإقتران الموجب لتغليظ العقوبة .

وفى تحقق الشروع فى قتل /

فالثابت بما لا يدع مجالاً للشك أن المتهمين جميعاً توجهوا معاً الى محل اقامة المجنى عليه / وتربصوا به فى الحديقة المملوكة للمتهم / ٤ والمطلة على الطريق المؤدى لمنزله ، وما إن اقبل مستقلاً الجرار الزراعى حتى خرجوا عليه شاهرين الأسلحة البيضاء ، إلا أن المجنى عليه ما إن شاهداهم حتى لاذ بالفرار فخاب اثر الجريمة بسبب لا

دخل لإرادتهم فيه ، وهذا الهجوم الذى أتاه المتهمين على المجنى عليه وإن كان سابقا على تنفيذ الركن المادى لجريمة القتل إلا انه يؤدى إليها حالا ومؤكدا وهى ما يكفى لقيام جريمة الشروع فى القتل .

*

*

*

• قضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها بأن :

" الشروع فى حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفى لإعتبارة شارعا فى ارتكاب جريمة أن يأتى فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادى لها ومؤدياً إليه حالاً " .

• نقض ١٩٦٦/١٠/٤ - س ١٧ - ١٦٨ - ٩١١

• نقض ١٩٧٠/٥/٥ - س ٢١ - ١٢٥ - ٥١٨

• وقضت محكمة النقض بأن :

" يكفى لاعتبار الفاعل شارعا فى جريمة أن يأتى فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادى لها ومؤدياً إليها حالاً"

* نقض ١٩٩٤/١٠/١٩ - س ١٤٥ - ١٣٧ - ١٧٩

* وقضت بأن :

" لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفى لاعتبار أنه شرع فى ارتكاب جريمة - جنائية أو جنحة - أن يبدأ فى تنفيذ فعل ما سبق مباشرة على تنفيذ الركن المادى لها ومؤدى إليه حتماً . وبعبارة أخرى يكفى أن يكون الفعل الذى باشره الجانى هو الخطوة الأولى فى سبيل إرتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤدياً حالاً ومن طريق مباشر إلى إرتكاب الجريمة مادام قصد الجانى من هذا الفعل معلوما وثابتاً " .

- نقض ١٨/١/١٩٩٥ — س ٤٦ — ٢٧ — ١٩١
- نقض ١٠/١/١٩٩٦ — س ٤٧ — ٥ — ٤٩

واقعة التعدى على المجنى عليه /

وصفها الصحيح - شروع فى قتل

وتمثل ظرفاً مشدداً يوجب تشديد العقاب على الجناة !!!

ثابت بتقرير الطبيب الشرعى عن الإصابات التى لحقت بالمجنى عليه ،
ويبين من إستعراضها انها جاءت فى مقتل ، وتفصح عن قصد ازهاق الروح ، فقد جاء
بتقرير الدكتور/ احمد محسن علام الطبيب الشرعى ما يأتى :

١ — ثلاث اثر إلتئام دائريه تقع على ظهر اليد اليمنى وهى اصابات نارية رشيه حدثت
من عيار نارى رشى خرطوش من سلاح نارى مما يستعمل فى تعميره طلقات
الخرطوش .

٢ — جرح قطعى سطحى يقع على انسية منتصف السبابة الإيمن وتحدث من الضرب
بأداة حادة أو ذات نصل حاد ويجوز حدوثها من مثل سكين .

٣ — سحج على يمين الرأس يجوز حدوثه من مثل يد سكين .

وبعمل أشعة تبين وجود ظلال لثلاث مقذوفات نارية رشية مستديرة باليد اليمنى .

وواضح من تعدد الاصابات وموضعها ، وملاحقة المتهمين / و.....

للمجنى عليه / وإصرارهما على النيل منه والأسلحة المستخدمة فى التعدى ،
بالاضافة إلى مخطط الانتقام من أفراد عائلة عبد الوكيل كل ذلك يكشف عن نية

القتل ، الأمر الذى يرشح لقيام جريمة الشروع فى قتله ، ويتعارض مع سلخ هذه الواقعة وقيدھا جناحة ، فضلاً عما يؤدى إليه من غياب ظرف مشدد عن الدعوى الماثلة .

وجيعة الختام

بهذه الوحشية التى تحكيها الأوراق ...

.. سلبوا بها فى لحظات ، — الروح التى خلقها الله البارئ الخالق المصور !!
قضوا وبددوا فى لحظات صرح محبات ورجوات وآمال الإخوة الأشقاء الذين عاشوا عليها أياما وشهوراً وسنين وأعوام ينتظرون الثمرة ، حتى إذا ما دنت وإقترب قطافها خطفوا روحها !!؟

لقد قتلوه — لهفى عليه !! — هذه القنلة البشعة !!!
لم يعتر أى منهم أسف ولا ندم !!!

لما تقدم

- ولما ورد بالمرافعة الشفوية .
- ولما تراه المحكمة الموقرة أصوب وأقوم وأرشد .

• يطلب المدعون بالحق المدنى : ـ

إيقاع القصاص بالمتهمين جميعاً حقاً وعدلاً وشرعاً ، — والحكم فى الدعويين المدنيتين بالطلبات .

الخامس /

(إنتهى ما نقلناه نصاً عن مذكرة دفاع المدعين بالحق المدنى)

ولا محل للقول بأن وجهة نظر المحكمة لم تكن لتتغير لو أنها أطلعت عليها ، لأنه من المقرر أن المحكمة لايجوز لها أن تبدى رأياً فى أمور أو عناصر قبل أن تحيط علماً بها وتبحثها بحثاً دقيقاً واعياً ، وعليها أن تطلع على الدفاع بداءة وتجربى تمحيصه ثم تبدى رأى فيه بعد ذلك سواء بالقبول أو الرفض ، أما إبداء الرأى المسبوق فى الدفاع

فأمر محظور عليها وفق ما تقتضيه قواعد المنطق ويستلزمه حسن سير العدالة فى المحاكمات عموما وفى المحاكمة الجنائية بصفة خاصة .

وحيث إنه لما تقدم جميعه فإن الحكم المطعون فيه يكون وقد ران عليه عوار البطلان بما يستوجب نقضه والإحالة فى خصوص الدعوى المدنية .

فلهذه الأسباب

يلتمس الطاعنون (المدعون بالحقوق المدنية) الحكم :

أولا : بقبول الطعن شكلا .

ثانيا : وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فى خصوص الدعوى المدنية والإعادة . مع إلزام المتهمين بالمصروفات المدنية .

الحامى / رجائى عطية